الفصل الثالث

سياسة الانجليز الاقتصادية فى السودان

١ — نظرة عامة

نفتتح الآن فصلا جديدا ، فى تاريخ الحكم الانجليزى للسودان، يتضح بالمساوىء والمخازى ، وربما كان هذا الفصل يمثل أخطر أنواع السياسات التى تفتقت عنها العقلية الاستعمارية ، نسبة للدور الخطير الذى يلعبه الاقتصاد فى تاريخ الأمم ، ولان الرخاء المادى والاستقلال الاقتصادى إذا ماوجدا فى بلد، فقل على الاستعمار السلام . ولقد ظل الاستعمار الانجليزى متميزا بطابع الاستغلال الاقتصادى سواء فى نشأته، أو فى استمراره وتثبيت أقدامه ، وما ذكرى شركة الهند الشرقية أو البعوث التجارية فى شرق أفريقيا وغربها، ببعيدة عن الأذهان. ذلك لان انجلترا بلد تعيش على خامات المستعمرات وغذائها ، وتحتاج للمستعمرات كأسواق لتصريف منتجاتها ، ولهذا السبب عملت على أن تكون دولة ذات أسطول عظيم يمكنها من سيادة البحار .

يقول مفكر سويسرى ، أن محور السياسة البريطانية فى وادى النيل يدور حول «القطن» ، ذلك الذهب الأبيض ، الذى تحتاج اليه معامل لنكشير حاجة ماسة. ولقد اتجهت انجلترا ، بأبصارها نحو غرب أفريقيا لتمدها بالقطن فلم تنجح ، فاتجهت نحو مصر، ولكنها ما كادت تستقر فيها حتى شعرت بأن استقرارها لن يطول أمده، فعملت على نشر نفوذها نحو منابع النيل جنوبا . فكانت ماساة استعادة السودان

فاذا كانت انجلترا ترمى، من احتلال مصر، إلى حفظ مواصلاتها مع الامبراطوريه باشرافها على قناة السويس وهى حجة تحكم لا تحكيم، فان السودان ليست له هذه الأهميه، ولا علاقة له بمواصلات الامبراطورية. يؤكد هذا القول الذى ذهبنا اليه، أن انجلترا عندما استقرت فى السودان وقبل أن تتم فتح البلاد وتقضى على الثورات فى سائر أطرافه، بدأت مباشرة فى القيام بتجارب لزراعة القطن، فلما تأكدت من صلاحية الأرض والطقس منحت فى سنة ١٩٠٥ امتيازا لشركة الزيداب الانجليزية لزراعة القطن، وتلتها باقى الامتيازات التى سنتعرض لها فى حينها (١)

وأول ماينبغى ملاحظته، أن السياسة الاقتصادية فى السودان من المسائل التى حرصت إدارة الحكم الثنائى على أن تجعلها سرا من الأسرار الحصينة التى لاسبيل إلى الوقوف على الغازها ومراميها الا عن طريق ربطها بالخطوط الخارجية لسياسة الامبراطورية البريطانية. تلك السياسة التى لاتظهر إلا فى لمحات قصيرة خاطفة بين فترات طويلة من الزمن. مثل « سياسة الباب المفتوح » عندما تهيأت للمنافسة فى الصين، ومثل « سياسة الباب الخلفى » عندما أرادت القبض على أزمة الأمور فى مصر، ومثل قرارات المؤتمر الامبراطورى (التى تكررت منذ عام ١٩٢٦ إلى أيام مؤتمر أوتاوا) الذى قرر إقامة الحواجز الجمركيه لقفل أسواق الامبراطورية قفلا محكما فى وجه التجارة الأوربية واليابانية.

---

(١) قال الكولونيل مونتيل فى تقرير قدمه لوزارة الخارجية الفرنسية عن حملة فاشوده « ان الانجليز وضعوا نصب أعينهم منذ الساعة الأولى ان السودان المترامى الاطراف الغنى يجب أن يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانجلترا. ان انجلترا لن تفكر فى الجلاء عن مصر إلا اذا تم لها امتلاك السودان فعند ذلك يستطيع الانجليز أن يصرفوا محاصلات السودان دون أن تمر بمصر... ومتى تم للانجليز امتلاك منابع النيل العليا والمتوسط ففى استطاعتهم بعض الخزانات اخضاب منطقة النيل الادنى أو اجدابها حسب ما يحلو لهم »

على أن انجلترا حكومة السودان ، كان عليهم ، علاوة على واجب التمشى مع السياسة الاقتصادية الامبراطورية، واجب خاص فى السودان، يدفعهم إلى التزام السرية الشديدة، ذلك أنهم دخلوا السودان خلسة بغرض الاستغلال فكان عليهم أن يطمئنوا السودانيين ويصرفوهم عن التنبه لهذه الأغراض، كما عليهم أن يحافظوا على شعور المصريين وحسن عواطفهم، حتى تحين الفرصه لكى يستحوذوا وحدهم على خيرات البلاد، فأفادوا بذلك فائدتين أولاهما: أنهم استعملوا اسم مصر جوازاً للدخول فى السودان ، فكان اسمها درعا متينا يقيهم الاحتجاجات والمشاكل الدولية ، فى وقت كانت السياسة الخارجية العالمية تتجه نحو هدف واحد ، هو الذى أسموه « بالسباق إلى أفريقيا » ، فأنجدهم اسم مصر فى حادث فشودة ، وتخلصوا عن طريقه من الإشتباك مع فرنسا سالمين غانمين من أيسر السبل، وقد كشف عن هذه السياسة اللورد كرومر فى عباراته التى نقلها عنه السير هارولد مكمايكل فى كتاب السودان الانجليزى المصرى صفحة ٦٤ « من العسير إقامة النفوذ الانجليزى وتثبيته فى السودان على مثل الأوضاع الشاذة والحدود المبهمة التى قام عليها فى مصر، دون أن يجرنا ذلك إلى الإشتباك فى مشاكل دولية عقيمة» . أما الفائدة الثانية فهى ضرورة مصر للسودان باعتبارها « المورد اللازم لسد النقص المالى فى ميزانيته ، فقد ظهر بوضوح منذ البداية أن السودان سيظل عبئا على الخزينة المصرية لعـــدة سنين » المصدر المذكور صفحة ٧٤ . وقد حمل اللورد كرومر على موافقة مجلس شورى القوانين بسد عجز الميزانية السودانية على اعتبار أن السودان جزء لا ينفصل عن مصر (١)

تحت تأثير هذه الاعتبارات المختلفة : اعتبار الاستغلال الذى أملاه الجشع

---

(١) تقرير اللورد كرومر ١٩٠١

وحب الاستحواذ على السودان، والتفرد به من جهة، واعتبار التغرير والمصانعة الذى تمليه الضرورة وطلب المعونة من جهة أخرى ، ظلت الادارة تعمل فى السودان ، محاولة إقناع المصريين والسودانيين على السواء ، بأن البلاد فقيرة فقراً طبيعياً ، بينما ظلت فى نفس الوقت جامدة دائبة على التنقيب بكافة وسائل الاكتشاف الحديثة ، على ماتحويه تلك الأرض الطيبة من كنوز الثروة الطبيعية ، لتحتفظ بها وتراقبها ، حتى إذا ما جاء اليوم المرتقب ، استخرجتها ووضعت يدها عليها ثمراً دانى القطوف .

نستطيع أن ندرك ذلك عند مانعلم أن الانجليز منذ فجر أيامهم (السعيدة) قد جندوا الكفايات العلمية لهذا الغرض ، فأنشأوا مكتبا للابحاث الجيولوجية ظل يعمل أكثر من ثلاثين سنة ، وأن المرء لتصيبه الدهشة والحيرة حين يتلفت باحثا عن تقرير واحد من التقارير أو المذكرات التى وضعها المستر جرابهام والمستر كولشتر وغيرهما ـ وقد جابوا أطراف القطر من أقصاها إلى أقصاها ونقبوا أراضيها ، وصحاريها ، وجبالها ، ووهادها شبراً شبراً ، وحجراً حجراً على حساب الخزينة السودانية ـــ فلا تجد أثراً لشىء من هذه التقارير وتلك المذكرات. حتى أن رجلا مثل عبد الله بك فكرى أباظه ، أول خبير اقتصادى لمصر فى السودان ، عند ما أراد أن يكتب عن الثروة المعدنية فى السودان ، لم يعثر على مرجع أو تقرير واحد (١) ، فلجأ إلى التاريخ القديم يستلهمه والى تقرير كتبه عالم غير مسئول اسمه المستر استانلى واف فى عام ١٩١١ . وإلى جانب هذه الأبحاث ، أنشأت الحكومة منذ عام ١٩٠٣ مكتبا للتجارب الزراعية فى مدينة شندى ، امتدت أعماله وادارته إلى شمبات ، وأخيرا إلى

---

(١) ص ٩٥ من كتاب ابحاث اقتصادية

واد مدنى ، وتطور هذا المكتب ، حتى صار مصلحة كاملة تحوى جميع الأقسام التى يحتاج اليها العالم الزراعى ، بينما ظلت نتائج هذه الابحاث أسرارا غامضة فيما عدا قسم القطن . ولم تقف الحكومة عند هذا الحد ، فاستقدمت قبل الحرب باحثا عالميا يدعى الدكتور مايرز من انجلترا ، وأغدقت عليه المال لكى يقوم بابحاث فى الاقتصاد الزراعى فى المديرية الاستوائية ، فقام هذا الرجل بأعمال الألبالسة والشياطين ، وكشف عن نواحى خطيرة ، لكنها ظلت كلها أسرارا لا سبيل إلى معرفتها واستظهارها .

وفى السودان أيضا مصلحة للشئون الحيوانية والبيطرية ، ومصلحة للزراعة والغابات ، ومصلحة للتجارة والاقتصاد بل ومصلحة للعاديات ، أما شئون الرى فقد بدأت مع هذا الحكم البغيض باسم تفتيش السودان التابع لوزارة الا شغال المصرية ولأمر ما ظل كل المشرفين عليها من الانجليز حتى عام ١٩٢٤

ورغم كل ما ذكرناه ، ظل الانجليز فى كل ما يكتبونه ، يوهموننا بعدم استعداد البلاد للتقدم الاقتصادى ، ويؤكدون أن السودان بلد فقير ، لن يكون له مستقبل اقتصادى ذو أهمية ، لكن الحقائق لابد أن تظهر ، وآخرها نبأ اكتشاف معدن الأورانيوم الذى تصنع منه القنابل الذرية ، والذى يعتبر ولاشك أهم مادة فى العالم اليوم . ويكفى لدفع هذه الخرافة أن ننقل عن سلاطين باشا ، المفتش العام للسودان ، منذ الاحتلال ، ما أورده فى كتابه « السيف والنار » عن مديرية بحر الغزال وقد كان حاكما عليها . قال إن أرض هذه المديرية غنية غنى فاحشا بجميع أنواع المعادن الثمينة والمفيدة التى لا يمكن أن تجتمع فى غير هذه البلاد ولهذا فانى أنصح الانجليز بألا يهيئوا الفرصة للمصريين لزيارة هذه البقعة ، لأنهم إذا عرفوا ما فيها من كنوز فهيهات أن يتنازلوا عن حقوقهم فى السودان . وآخر ما فى هذا الصدد هو ما جاء فى كتب تقرير جماعة « الفابيان » الانجليزية

الذى سبقت الاشارة اليه : « ويظن المتعلمون من السودانيين أن جنوب السودان يحوى كنوز سليمان من المعادن والخيرات ، ولكن الابحاث التى قامت بها الحكومة لا تؤيد هذا الظن » ولكن التقرير يتناقض فيقول . « ولكن لهؤلاء بعض الحق فان الحكومة لم تقم بما يجب عليها نحو الكشف عن تلك الكنوز » وهكذا يدفع الانجليز الاستعماريون الظن بالظن

نعود فنقول : هل السودان فى واقع الأمر وعلى ضوء الابحاث العلمية والأسس الاقتصادية بلد فقير ؟ هذا ما نحاول الرد عليه فى السطور التالية

٢ ـ افتقار لا فقر

هل السودان فى واقع الأمر وعلى ضوء الأبحاث العلمية والأسس الاقتصادية بلد فقير ، لا يستطيع أن يعتمد على موارده الطبيعية ، وأن يكتفى بها ؟ وهل هو ، كما تقول الخرافة التى صارت فى هذا الزمان حقيقة ترددها الألسن الساذجة ، فى حاجة أبدية إلى الاعانات الخارجية ، وآخرها هذين المليونين من الجنيهات الذين قرر البرلمان الانجليزى هبتهما إلى السودان منحة سخية خالصة لوجه الله والانسانية لا يريد بهما جزاء ولا شكورا ؟

إن دعوى الفقر تهمة باطلة أوحتها نية سيئة مبيتة . ولنا فى دحض هذه الفرية حجتان أولاهما : منطقية ، وثانيتهما : تستند إلى المناقشة على أسس اقتصادية علمية وأدلة مادية . فالأولى تتلخص فى أنه إذا كان هذا القطر فقيرا حقا ، فقيرا فى ثروته الحاضرة الظاهرة ، وفقيرا فى اقتصادياته الكامنة المستقبلة ، وهو بعد ، بلد لن ينهض زراعيا ، بل يتطور صناعيا بدرجة تجعله فى مصاف البلاد الأخرى ، فما الذى حدا بكم أيها الدخلاء إلى رسم الخطط المحكمة للاستئثار به ، والتشبث بمكانكم فيه ، وبسط سلطانكم عليه حتى أوصلكم هذا ، إلى حد مناصبة أهله

العداء رقد كرهوا مقامكم ، وشعب وادى النيل أجمع قد استثقل ظلكم ، وحتى عاديتم أنفسكم بتحمل تبعات أنتم فى غنى عنها ، وتضحيات كانت بلادكم أولى بها ، ومشقات سببها الطقس الحار ، والمطر المدرار . وصعوبة المواصلات وشظف العيش ؟ أما عن الحجة الثانية فسنوردها مدعمة بالأرقام مؤيدة بالبيانات بعد المشاهدات :

وقبل أن نتوغل فى البحث نقرر أن وصف بلد ما بالفقر أو الغنى ، انما ينبغى أن يستند الى طبيعة البلد الملازمة للفقر أو الغنى ، وعلى ثروته الكامنة واستعداده للنهوض المادى ، ولا يجوز أن يحكم عليه ارتكانا على حالته الراهنة ، التى كثيرا ما تكون نتيجة ظروف طارئة كحكم أو إدارة فاسدين ، أو ضعف سياسى داخلى أو خارجى ، الى غير ذلك من الأسباب . ذكر ذلك البروفسور ليونارد بارنز فى مقارنته بين الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الرأسمالى فى المستعمرات فقال « أنتم أيها الرأسماليون تبدأون بسؤال أنفسكم : كم يتكلف هـذا المشروع من مال ؟ لأنه من غير أن يكون لنا المال الكافى فلن نستطيع أن نفعل شيئا . أما نحن الاشتراكيون فى الطرف الآخر فنقول : هل عندنا الرجال (اليد العاملة) والمواد ؟ فان كانت الاجابة نفيا فان كنوز الأرض كلها لن تفيد . أما أن كانت إيجابا ، فلا يبقى إلا شىء واحد وهو استعمالها فى الموضع والزمان المناسبين »

فهل يوجد فى السودان اليوم العمال والمواد الخام اللازمين لتقدمه الاقتصادى لاستثمار ثروته ؟

أما عدد السكان فيتجاذبه قولان ، الاحصاء الرسمى ، والتقدير الشعبى فبينما الأول يجعله ستة ملايين ونصف (١) ، إذا بالثانى يجعله لا يقل عن الثمانية ولا يزيد

---

(١) تقويم حكومة السودان سنة ١٩٤٢

عن العشرة، وعلينا هنا أن نقرر أن الاحصاء الحكومى دون الحقيقة دائما، لعدم الاهتمام بعمل احصاء حقيقى فى يوم من الأيام، بل هو عملية حدس وتخمين يقوم بها الموظف الانجليزى فى داخل مكتبه وهو على كرسيه، وقوله فصل وكلمته لاتقبل المراجعة. ومهما تكن الحقيقة فان عدد السكان ليس من القلة بحيث يتضاءل فى القياس والمقارنة مع دول أكثر نهوضا منا كدول البلقان وبلجيكا أوسويسرا، وهو أعلا بمراحل من عدد السكان فى دول الشرق الأوسط كفلسطين وسوريا ولبنان وربما زاد على العراق.

ولما كان السودان قطرا يساوى فى مساحته نحو مليون ميلا مربعا، أى مساويا لمساحة القارة الأوربية كلها ما عدا روسيا، أو ثلاثة أمثال القطر المصرى، وتمتد هذه المساحة على أراض تختلف فى طبيعتها وطقسها، فلا بد أن تكون ثروته منوعة، إذ توجد به جميع صنوف الثروة الطبيعية من زراعية وحيوانية ومعدنية.

٣ـ الثروة الزراعية

تنقسم البلاد زراعيا إلى ثلاثة أقسام هى: —

(١) المنطقة الشمالية: وهى عبارة عن مستطيل يقع بين خطى عرض ٢٢ شمالا و١٦ جنوبا، وخطى طول ٣٦ شرقا و٢٤ غربا، ومساحتها نحو ٢٣٦٫٢٠ ميلا مربعا. وهى تشمل المديرية الشمالية بأكملها، ويبلغ عدد سكانها نحو ستمائة الف نسمة، (حسب الأرقام الرسمية) وهذه المنطقة تحتوى على مساحة زراعية مكونة من طبقات الطمى التى رسبت على مر القرون على شاطىء النيل من الخرطوم إلى حلفا. وتمتد هذه المساحة فى صعيد مصر فى الطرف الجنوبى إلى مسافات شاسعة، وتضيق فى بعض الجهات إلى حافة الماء، لكنها على وجه

الاجمال استطاعت بأساليب الزراعة البدائية أن تغل ما يكفى لتموين السكان بل ويصدر الفائض إلى الخارج ، وأهم محاصلاتها النخيل والقطن والقمح كما تزدهر بها جميع أنواع الفواكه المعروفه والبقول .

وينبغى الا يفوت الباحث ، انه فيما عدا هذا «الشريط» الضيق من الطمى ، فان الآلاف الباقية من الأميال المربعة التى تكون مساحة هذه المنطقة غير صالحة للاستغلال الزراعى فى الوقت الحاضر على الأقـــل ، لأن الجزء الأكبر منها رملى مجدب ، يحتاج إلى نفقات باهظة للاستصلاح ، وبعضها خصب التربة لكنه صعب الرى ، ومهما يكن من شىء فانا نستبعد هذه المنطقة برمتها من بحثنا عن الثروة الزراعية فى السودان ، منعا للجدل وقطعا لأسباب المغالطة ، هـذا مع العلم بان شرق هذه المنطقة يشمل أكبر غابات الدوم فى البلاد ، وهى مصدر ثروة صناعية وفيره ، وتكون جزءا كبيرا من الصادرات إلى ما قبل هذه الحرب

(٢) المنطقة الوسطى : وهى أيضا تقع بين خطى الطول اللذين يحدان المنطقة الشمالية ، وبين خطى عرض ١٦ شمالا و ١٠ جنوبا ، وتبلغ مساحتها نصف مليون من الأميال المربعة ، وتشمل هـذه المنطقة مديريات الخرطوم والنيل الأزرق وكسلا وكردفان ودارفور . وأرض هذه المنطقة مما يسميه الجغرافيون بمناطق السافنا القصيرة ، وهى خصبة التربة ، معتدلة المناخ . سهلة الرى ، تتراوح مدة هطول الامطار فيهـا بين ثلاثة أشهر فى شمالها وخمسة فى جنوبها ، وتشق هـذه المنطقة خمسة أنهر : هى النيـل الأبيض . والنيل الأزرق ورافدهما : العطبره والدندر والرهد زيادة على عشرات غيرها من النهيرات والوديان . ولكل هذه الظواهر الطبيعيـة فان بالمنطقة مراع غنية واسعة ، كما تكثر فيها الغابات المختلفة التى تمتد إلى مساحات شاسعـــة جدا . أما سكانها فيبلغون نحو أربعـة ملايين نسمة ونصف .

(٣) المنطقة الجنوبية : وتشمل المديرية الاستوائية بما فيها أعالى النيل وبحر

الغزال ، وتبلغ مساحتها نحو مائتى الف ميلا مربعا أى ١١٢ مليون فدان، يسكنها مليونان من الأنفس وهذه المنطقة استوائية بمعنى الكلمه ، تعج بغاباتها ، وثمار هذه الغابات من شجر وحيوان ، وأمطارها غزيرة لاتنقطع ، أو تكاد ، كما أنها مليئة بالمياه التى تتكون من الأمطار والبحيرات ، وتنساب فى النيل الأبيض وفروعه العديدة المنتشرة ، وتمتلىء المنطقة بالمستنقعات التى تسبب كثرتها تبخر كميات هائلة من مياه هذا النهر العظيم تضيع سدى على مصر والسودان .

* * *

ونعود الآن لنذكر المنطقة الوسطى ، التى تمثل الجزء الأهم فى كيان الحياة الاقتصادية ، فى الوقت الحاضر على الأقل ، فنقول ان هذه المنطقة تشمل مايزيد عن الثلثمائة مليونا من الأفدنة ، كلها صالحة للزراعة لجودة التربة وسهولة الرى ، كما تصلح هذه الأرض لجميع أنواع الاستغلال الاقتصادى ، لكننا نتساءل كم يزرع ويستغل فعلا من هذه الثلثمائة مليون فدان ، تقول الاحصائيات التى بين أيدينا عن سنة ١٩٣٩ أن المساحة المنزرعة فى جميع السودان بلغت : —

٢ر٢٦٦ر١٤٧	فدانا زراعة مطرية
٤٤٢ر٢٢١	فدانا بالرى الصناعى
١٩٣ر٦٨٧	فدانا بالفيضان
٢ر٩٠٢ر٨٥٥	الجملة

هذه المساحة تقل عن ١ ٪ من الأراضى الصالحة للزراعة فى المنطقة الوسطى وحدها . وذلك إلى ابتداء هذه الحرب ، ومعنى ذلك أن امكانية البلاد الزراعية لا تزال كما هى لم تمس أو تكاد ، ، على أن هـــذه النسبة الضئيلة لم تستغل الاستغلال اللازم ، لأن الزراعه الآلية الحديثة لم تستعمل فيها ، كما لم يستعمل السماد إلى الآن ، بغرض زيادة الانتاج ، وكل هذا بفضل الارشاد والوصاية الحكيمة التى التزمت بها حكومة السودان نحو أهل البلاد !!

يتساءل الباحثون ما علة هذا الجمود؟ هل هى راجعة إلى أن الأهالى زاهدون فى الرخاء المادى ؟ أم راجعة الى شىء آخر ؟ ويتبرع اللورد هيلى ، فى كتابه « نظرة فى أفريقيـــا » كما يتبرع غيره من رجال الاستعمار ، فيردون بالايجاب ، غيرأن الواقع يخالفهم : فالأهالى يزرعون لسد حاجياتهم الضرورية ، وليس للاتجار ، لأن وسائل الرى عندهم وهى الساقية والشادوف وهى أساليب بدائية من مخلفات العهـــد القديم لا تؤهلهم لذلك ، ونتيجة لذلك فانهم لا يستطيعون المنافسة العالمية ، لأن زراعة اليوم زراعة آلية جماعية ، لا مجال فيها للزارع الذى يسير على سنن الأوائل فيفلح الأرض بالفأس .

على أن للمسألة جانبا آخر ، فالسودانى ليس مجردا من الارشاد والتوجيه فقط ، ولكن العراقيل الرسمية من جهة الحكومة أيضا تشل طموحه وتمنع تقدمه . .

وها هى الصحف السودانية طافحة بالشكوى ـ وها هو الشيخ فخل ابراهيم عضو المجلس الاستشارى ، يسأل السكرتير الادارى فى المجلس المذكور السؤال التالى فيقول :

« إن بالجزيرة جنائن للخضروات تفيد الأهالى فائدة محققة ، ولكنها لاتزرع بعد شهر أبريل بحجة أن المياه لا تكفى لريها ، فلماذا لا تعطى لهم المياه طوال للعام ؟ » ص ١٤ مضبطة المجلس للدورة الثالثة .

ولعلنا لا نذيع سرا إذا ذكرنا أن لجنة مراقبة المياه كانت تجتمع مرة واحدة فى العام إلى سنة ١٩٤٣ ، فاذا تقدم لها مزارع يطلب رخصة ليقيم طلمبة لرى مشروعه ، فأن عليه أن ينتظر الاجتماع الذى يتم بعد عام ـــ ص ٨ من المضبطة المذكورة .

ومما يدحض الدعوى المغرضة عن كسل المزارع السودانى ، أن ذلك المزارع

قد أقبل على تجاريب القطن منذ سنة ١٩٠٠ ، حتى نجحت وأثمرت وبلغت المساحه المزروعة قطنا فى سنة ١٩٠٥ : ٢٣٫٨٩٨ فدانا . ومن ثم تحركت لانكشير فأنشأت نقابة السودان الزراعية فى ١٩١٠ ، وهى التى يسمونها : Sudan Plantations Syndicate وزرعت أولا فى الزيداب والدامر ، كما أنها بدأت بزراعة خمسة آلاف فدان فى الجزيرة ، ظلت تزيد عاما بعد عام ، حتى بلغت اليوم نحو مليون فدان .

فاذا فخرت حكومة السودان بأنها أدخلت العلم ، وأبطلت تجارة الرقيق ، ووطدت أركان الأمن ، كل ذلك بقوة السلطان ، أفليس فى مقدورها ، إن أرادت ، أن تجعل السودانى ينشط ويتجه نحو الزراعة بنفس القوة ؟ ها نحن فى سنى الحرب نراها قد اعتمدت عليه فى شئون التموين ، فرفعت كثيرا من الاجراءات والقيود التعسفيه فى اعطاء رخص الطلبيات والمشروعات الزراعية ، فاذا بالمزارع السودانى يمد جيوشها فى الشرق الأوسط كله ، بالقمح والفاصوليا والسمسم والبطاطس والفاكهة بكميات هائلة ، وبغير هذه من المحصولات التى كانت تشتريها أو تغتصبها إن أردنا الدقة ، لقلة ما تدفعه من أثمان ، مما أضاع على البلاد ملايين من الجنيهات ، كانت فى حاجة اليها ، وها نحن نذكر أهم ما استولت علية من انواع المحاصيل : ـ

١ ـ القطن : استولت عليه الحكومة بسعر يتراوح بين ٤ و ٥ جنيهات ، فاذا علمنا أن مصر كانت تبيعه بنحو تسعة جنيهات للقنطار ، فكأن الخسارة الناتجة هى الفرق بين ٤ و ٥ جنيهات فى القنطار ، فتصير الخسارة فى جملة الصادر ـ وقد بلغ سبعة ملايين طن فى سنى الحرب الستة ـ أكثر من ثلاثين مليون جنيه ضاعت على السودان من دخله القومى .

الفاصوليا : وهذه تأخذها الحكومة عن طريق الشركة المتحدة من الزارع

السودانى بسعر يقرب من العشرين جنيها للطن ، ليباع فى مصر بنحو الثمانين جنيها ، وفى فلسطين بما يزيد عن المائة جنيه .

البطاطس : وكان يشترى من المزارع السودانى بنحو عشرين جنيها للطن ، وثمنه فى مصر يقرب من الثمانين جنيها .

القمح : وهذا تأخذه الحكومة من المنتج بسعر ١١ جنيها للطن ، وتبيعه للجمهور بسعر ٢١ جنيها للطن .

السمسم : تشتريه الشركة المتحدة من الزراع بسعر ١٨ جنيها للطن ، بينما تبيعه فى مصر بستين جنيها ، وفى فلسطين بأكثر من مائة جنيه .

فمن هذا يتبين لنا بوضوح مقدار الضرر الذى نزل بالبلاد ، والحيف الذى وقع على الزارع السودانى، وقد فاتت عليه الفرصة التى لن تعود .

ومما لاجدال فيه أن الحالة التى عليها الزراعة الآن ، إنما كان سببها الاول فساد الادارة لا كسل الفلاح ، لأن التقدم الذى حصل فى سنى الحرب ، والمشاريع التى أنشأتها الحكومة بسبب حاجتها لتموين الجيوش ، كان ينبغى أن يتم كل هذا قبل عشرات السنين ، ولكنها السياسة الانجليزية التى لاتريد ذلك التقدم ، بل وتقف فى سبيله ، وتتذرع لذلك بكافة الطرق والوسائل — فأين كانت من قبل هذه المشروعات كمشروع « خور أبى حبل » ، ومشروعات الزراعة الآلية فى سهول القضارف (١) ومشروع الزاندى وغيرها ، بل نحن

---

(١) مشروع للزراعة الآلية ترويه الامطار ، وقد بدأ بمساحة قدرها خمسة وعشرين ألف فدان ، وقد درس هذا المشروع المستر سث مدير الغابات الحالي سنة ١٩٢٥

نعلم أن هذه المشروعات مدروسة منذ عشرين عاما ، ولم تشأ أن تنفذها السياسة إلا فى هذه السنين .

على أن الفلاح السودانى قد بذل أقصى جهده ، وعلى كاهله وحده من غير إرشاد أو استعانة بالآلات ، التى عبء الزراعه فى الأراضى التى ذكرناها آنفا ، فانتج محصولا وفيراً ، جنت منه الميزانية بالضرائب المباشرة سنويا ٦٦٫٥٦٥ جنيها مصريا أو ٢٠ ٪ من مجموع الضرائب المباشرة ، بخلاف تأثيره على المالية العامة عن طريق الضرائب غير المباشرة ، كما استطاع هذا الفلاح أن يصدر من المحاصيل بحسب احصائيات عام ١٩٣٨ (١) المقادير الآتية :

أذرة . ١٨٫١٥٦ طنا قيمتها ١٠٣٫٧١٨ جنيها مصريا

سمسم : ١٨٫٨٤٢ طنا قيمتها ٢١٧٫٥١١ جنيها مصريا

فول سودانى : ٤٫١٩٤ طنا قيمتها ٣١٫٦٤٠ جنيها مصريا

أما مجموع الصادرات الزراعية فكان ٧٦٥٫٠٥٢ جنيها مصريا ، بخلاف القطن الذى يساوى وحده ٦٦٫٣ ٪ من جملة الصادر . ونتساءل إلى أين تصدر هذه المحصولات ، نتساءل لان طريقة تصريف هذه الحاصلات ذات أثر فعال على نشاط المزارع واقباله أو إعراضه عن الزراعة ، فنقول إن انجلترا وحدها تأخذ ٤٣٫١ ٪ والهند البريطانية ٢٠٫٥ ٪ فكأن الامبراطورية تحتكر ما مقداره ٦٣٫٦ ٪ من الصادرات ، والباقى أى الثلث موزع على باقى بلاد العالم . وبأى الاثمان تستولى الامبراطورية على هذه الحاصلات ؟ هذا ما تجيب عنه ثورة مزارعى الجزيرة هـــذا العام التى وإن كانت اسبابها الظاهرة المباشرة هى الاستقطاعات ولكن اسبابها الخفية غير المباشرة هى المظالم العديدة الواقعة على رءوسهم وفى مقدمتها ضآلة الأسعار التى تشترى بها انجلترا قطنهم

---

(١) مجلة الغرفة التجارية وكتاب عبد الله بك أباظة

نعود بعد ذلك إلى ما أسميناه بالمنطقة الجنوبية التى تقع فى المرتبة الثانية بعد المنطقة الوسطى من حيث الأنتاج ، ولكنها من حيث الثروة الكامنه تستطيع وحدها إذا ما استغلت استغلالا معقولا ، أن تقفز بالسودان قفزة تضعه فى مصاف أكبر دول العالم انتاجا ، ولهذا السبب عطل الانجليز استثمارها لأنهم يهدفون إلى فصلها عن شمال السودان ، حتى يضموها إلى أملاكهم فى أواسط افريقيا ، وليس فى وسعنا أن نتعرض بتفصيل كاف لثروة هذه المنطقة الكبيرة التى تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة انجلترا ، وهى منطقة استوائية زاخرة بأنواع الثروة الاستوائية من حيوان و نبات وغابات ، وتكثر فيها المياه والامطار إلى درجة تجعل استغلالها سهلا يسيرا ولما كانت السياسة الانجليزية قد حرمت علينا السفر إلى الجنوب وجعلت المعلومات عنه اسرارا كخطط الحرب ، فلن يكون فى مقدورنا أن نعطى بيانا وافيا عنه لكننا نكتفى بأن نذكر أن هذه المنطقة مغطاة بالغابات التى تنتج أجود أنواع الأخشاب المستعملة فى الصناعات المختلفة ، كما يمكن أن تنتج كميات هائلة من الوقود والفحم الخشبى ، فقد استخرجت منها الحكومة فى عام ١٩٣٧ ماقدره ١١٧ر١٨٤ مترا مكعبا ، وأمدت مصلحة الاشغال العمومية بمقدار ٢٢ر٠٠٠ متراً مكعباً والباقى عما زنته ٦٨٠٠٠ مترا من الوقود ، وبيع منه للجمهور لأغراض الوقود أكثر من ٢٠٠٠ طنا ، وتضاعفت هذه الأرقام بنسبة جعلت السودان يكتفى عن الوارد من الخارج فى سنى الحرب كلها .

وبجانب هذا ، فان هذه الغابات تنتج كميات خيالية من أجود أنواع الفاكهة كالموز والمانجو والأناناس والبابای وذلك من غير ان يزرعها أحد ، تيطان ، وبعد هذا لاتجد من يجمعها ، ولم تفكر الحكومة فى تصديرها أو حفظها بطريقة من الطرق ، وحتى فى الوقت الذى فكر فيه بعض الناس فى القيام بهذه المشروعات

منعت الحكومة ذلك — فقد اقترح امين بك يوسف الخبير الاقتصادى سابقا فى السودان تسيير بواخر بثلاجات خاصة لحفظ الفاكهة وتصديرها ولكن الحكومة عرقلت المشروع حتى انتهى الأمر به إلى الاهمال . وزيادة على ذلك ، فقد زرعت فى تلك المناطق محصولات هامة بغرض التجربة مثل البن والشاى وقصب السكر والارز والمطاط فأتت بنتائج مدهشة ، حتى ان البن الذى ينمو هناك يعتبر اجود الانواع الموجودة فى العالم ، كما عملت تجارب لزراعة القطن فنجحت ولكن الانتاج ما زال محدودا

ولا بد فى هذا المقام من ان نعطى القارىء صورة عن الأسباب التى دعت إلى تأخر البلاد زراعيا ونلخصها فيما يلى باختصار :

(١) ارتفاع اجور السكك الحديدية مما يبهظ كاهل المزارع الذى يريد ان يستورد الآت من الخارج لزراعته ، أو يريد ان ينقل محصوله او يصدره إلى اى جهة اخرى . وبجانب ذلك ارتفاع اثمان الوقود الذى تدار به الآلات نظراً لاحتكاره بواسطة شركة شل الانجليزية دون غيرها

(٢) العراقيل التى تضعها الحكومة لمن يريد ان ينشىء مشروعا زراعيا ، وكثرة الاجراءات وبطؤها ، وتحكم لجنة مراقبة المياه تحكما استبداديا فى المنح والمنع ، بل وفى طريقة الزراعة والرى والصرف واختيار المحصول إلى غير ذلك مما يجعل الفلاح تحت رحمتها بصورة لا تطاق

(٣) عدم وجود الارشاد الفنى واهمال اقامة المشاريع النموذجية والمتاحف والمعارض

(٤) صعوبة المواصلات : وتأثير هذه الناحية لا تتوقف عليه فقط حالة الزراعة فحسب ، بل والحالة الاقتصادية والاجتماعية عامة . ومع قلة السكك الحديدية فان الحكومة تمنع الأهالى من انشاء شركات نقل ، لكيلا تزاحم سككها ،

مع عدم وجود طرق لتسيير العربات لكى تسهل عليهم مهمة نقل الحاصلات

(٥) قانون ملكية الأراضى الجائر ، وخاصة فى أرض الجزيرة التى تكاد تكون كلها فى يد الحكومة الآن ، لأنها تضع يدها على الفدان مقابل ٨٠ قرشا شراء و ١٠ قروش إيجارا سنويا فى الوقت الذى منعت فيه بيع الأراضى لغير الحكومة ، كائناً من كان راغب الشراء .

(٦) عدم وجود نظام ثابت للرى ، زيادة على أن أكثر الأراضى تزرع بالمطر ، وقد يشح وتضن به السماء فى بعض السنين ، فيهدد تلك الأراضى بالقحط .

(٧) كثرة الآفات الزراعية التى لم تتمكن الحكومة بعد من مكافحتها مكافحة فعالة .

ومن هنا يتضح لنا أن جميع هذه الأسباب مما يجب أن تتحمل تبعته الحكومة وحدها ، وكان الأخلق بها أن تعترف بتقصيرها ، بدل أن ترمى الفلاح بالكسل والخمول ، لأنها بذلك العمل لا تدفع عن نفسها اتهاماً صحيحاً ، بل تفر من سيئة إلى سيئة وتتقى رذيلة برذيلة (راجع كتاب بحوث اقتصادية عن السودان لعبد الله بك فكرى أباظه) .

بعد هذا ، ليأذن لنا السادة الانجليز — ان كان هذا يرضيهم — أن نضع أمامهم بكل احترام ، مقارنة ناطقة بين السودان وبلاد أخرى كانت من أكثر بلاد العالم تأخرا : بلاد هى بشهادة المركيز كرزون الذى ارتادها راجلا ، فكافأته الجمعية الجغرافية الملكية بمداليتها الذهبية ، فوصفها وصفا بليغا يدل على أنها أرض الجبال الشاهقة المتوجة بالثلوج ، تفصلها أودية سحيقة ، وأهلها مثل حى فى التأخر للشرق الغارق فى سباته — فاذا علمنا أن هذه البلاد تماثل السودان فى مساحتها وعدد سكانها ، بينما تقل عنه خصوبة وريا ، وأهلها بدائيون ،

وظلت كذلك حتى عام ١٩٢٦ عند ماضمتها روسيا اليها فخلقت منها خلقا جديدا وها هى البيانات : —

الولاية	المساحة بالميل	عدد السكان	الاراضى المزروعة بالفدان	عدد المحطات الزراعية	عدد الجرارات الزراعية
نادجيك	٦٥,٥٠٠	١,٤٨٥,٠٩١	١,٩٩٩,٥٠٠	٢٦٦٢	٤,٠٠٠
تركمان	١٨٨,٦٠٩	١,٢٥٣,٩٨٥	١,٠٢٥,٢٥٠	١٧١٣	٤,٦١٥
أزبك	١١٢,٦٥٠	٦,٦٣٣,٠٠٠	٧ ٥٠٠,٠٠٠	٨٥٣١	٢٢,٠٨٢
كازاك	١,٥٨٥,٠٠٠	٦,١٤٥,٩٣٧	١٥,٧٨٠,٠٠٠	٧٥٢٨	٣٥,٠٠٠
كرجيس	٩٤,٢٥٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٥٧٣,٧٥٠	١٨٤٩	٦,٠٠٠
السودان	٩٦٧,٥٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠	٢,٩٠٢,٨٥٥	٥	صفر

ملحوظة :

(١) الارقام فى ولايات آسيا مأخوذة عن كتاب البروفسير بارنز

(٢) الارقام عن السودان مأخوذة من احصائيات الغرفة التجارية

obeikandl.com

٤ ـ الملكية الزراعية

هل يسمح نظام الملكية الزراعية وعادات السودانيين وتقاليدهم ، للمسئولين عن زمام الامور فى السودان ، بالقيام بتوسع زراعى، على نطاق كبير ، يتناسب مع استعداد البلاد الطبيعى ؟ فكثيرا ما تحول الاوضاع، الاجتماعية والسياسية، السائدة فى البلاد ، دون ادخال التطور والرقى اللذين ينشدهما المصلحون. ولا عبرة بما هو قائم الآن فى الجمهورية الروسية ، لانها، أولا: لا تعترف بالملكية الخاصة. وثانيا : لا تعترف بالحرية الشخصية إذا ما تعارضت هذه مع مقتضيات مصلحة الدولة الجماعية .

وبدون أن نتعرض للقياس والمقارنة بين الأحوال الاجتماعية فى السودان مع غيرها فى البلاد الاخرى ، نسجل أن نظام الملكية الزراعية الذى يقرره القانون والتشريع السودانى ، وتسنده وتعترف به العادات والتقاليد الاسلامية ـ أن نظام الملكية الزراعية فى السودان، لهو من اصلح النظم للقيام بنهضة زراعية فى البلاد ، على اوسع مدى يحتمله استعدادها الطبيعى، وتتطلبه مصلحة الاهلين ، ذلك لان اتساع المساحة الزراعية ، اتساعا لا يتناسب ، فى الوقت الحاضر على الاقل ، مع عدد سكان القطر ، حال دون المفارقات الملازمة لسوء توزيع الثروة العقارية ، تلك الظاهرة التى ادت الى نتائج سيئة فى الحياة الاجتماعية فى البلاد التى نكبت بها والتى منعت ، أينما وجدت ، دون استغلال الثروة الزراعية استغلالا كاملا

فالملكية الزراعية فى السودان نوعان : ـــ

النوع الأول : ملكية فردية . يسود هذا النظام فى الأراضى الواقعة فى

حوض النيل من الحدود المصرية شمالا ، الى مدينة الخرطوم جنوبا ، كما هو سائد أيضا فى دلتا النيلين ، الأبيض والأزرق ، من قمة المثلث عند ملتقاهما إلى قاعدته التى تحد جنوبا بخط يسير بين خزان سنار وكوستى ـ وهذه المنطقة هى المعروفة بأرض الجزيرة

النوع الثانى : ملكية قبلية . أو بعبارة أخرى ، ملكية جماعية ، ويسود هذا النظام فى جميع أراضى السودان فيما عدا الجهات الخاضعة للملكية الفردية

وهذا التقسيم فى الملكية الزراعية يرجع إلى سببين مختلفين ، تختص كل منطقة منهما بسبب منشؤه تطور الحياة الاجتماعية فيها على مر التاريخ

فمنطقة حوض النيل، شمال الخرطوم، هى التى سكنها العرب أول ما استوطنو السودان ، والمساحة الزراعية ، فى هذه المنطقة ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك فى الفصل السابق ، ضيقة جدا ، كما ان عدد السكان ـ بالقياس ـ أكثر من عددهم فى المناطق الأخرى وأكثر حضارة ومدنية ، ولضيق المساحة الزراعية ، كان من اللازم أن ينشأ نزاع حول الأراضى ، حتى عرفت هذه المنطـــقة بكثرة المنازعات والقضايا ، ولقد نشأ من ازدحام السكان وضيق المساحه الزراعية فى هذه المنطقة ان جعل أهلها اجرون [1] جنوبا إلى وسط السودان وشمالا الى مصر طلبا للرزق

أما نشوء الملكية الفردية فى دلتا الجزيرة فيرجع إلى عوامل حديثة، أهمها ما سبق قيام مشروع الجزيرة فى السودان من اعداد . إذ المعروف ان اللورد كتشنر ، قد أشار ببناء خزان عند سنار ، وبزراعة القطن فى الجزيرة ، منذأول

---

(١) قرر المستر برفس حاكم المديرية الشمالية فى كتاب « السودان من الداخل» ان مهمة مديريته تصدير الرجال (اليد العاملة) الى جهات السودان الأخرى

دخول قواته إلى تلك البلاد ، ونظراً إلى ضرورة توحيد الطابع القانوني في الجزيرة عملت حكومة السودان ، منذ عام ١٩٠٤ ، على تسجيل الملكية الزراعية في أرض الجزيرة ، وكان لابد أن تنبه عملية التسجيل اذهان الأهالي إلى أهمية الاستحواذ على الأرض والتكالب على أكبر نصيب منها . ولما نشأ مشروع الجزيرة أكملت حكومة السودان نظام تسجيل الأرض واعترفت بحق الملكية الفردية .

أما منطقة الملكية الجماعية ، فتمتد من شرق النيل الأزرق إلى حدود الحبشة ، ومن غرب النيل الأبيض إلى حدود السودان الفرنسي ، ومن قاعدة مثلث دلتا الجزيرة إلى البحيرات الاستوائية . وان نظرة بسيطة إلى خريطة السودان تكفي شاهدا للقول بأن هذه المنطقة هي السودان برمته ، وقيام الملكية الجماعية في هذه المنطقة يرجع إلى اتساع المساحة الصالحة للزراعة أولا ، وسهولة الري بالأمطار ثانيا ، وقلة عدد السكان ثالثا ، نشأ من ذلك انعدام التكالب والتنافس على الأرض ، على الصورة التي نراها في البلاد الأخرى ، حتى انا نجد الأسرة تفلح مساحة من الأرض ، في خريف عام ، ثم ما تلبث ، في العام المقبل ، ان تقلع عن فلاحتها ، وتنتقل إلى مساحة أخرى أكثر غنى وخصوبة وأسهل عملا ولا تكون بعملها هذا قد اعتدت على حق مكتسب ، أو أرض « محجرة » كما يقول الفقهاء .

ليست هذه الحقائق خافية على حكومة السودان ، فقد تنبهت لها من أول العهد فالمحاكم القضائية جميعها ، لا تعترف بحق خاص على الأرض ، فيما عدا المناطق التي قام فيها تسجيل الملكية الفردية ، بل ان قانون تسوية الأراضي ١٩٢٥ ، يعترف للحكومة بملكية جميع الأراضي غير المسجلة حتى يثبت العكس . ليست هذه نظرية فقهية أو مبدأ قانوني فقط ، بل هي حقيقة جربت وعمل بها ، إذ طبقتها الحكومة في مشاريع ما بعد الحرب الزراعية (أبو حبل ، والزراعة الآلية بالقضارف ، ومشروع الزاندي) . تلك المشاريع التي بلغت مساحاتها عشرات الآلاف من الأفدنة ومع ذلك لم تضطر الحكومة فيها لنزع ملكية

فردية ،أو توقيع عقد اجارة، كما حدث فى أرض الجزيرة

فلو ان المسئولين عن اقدار السودانيين يسيرون باخلاص فى رسم السياسة الاقتصادية فى السودان ، لامكنهم ترقية الزراعة فى السودان ، باقامة المزارع الجماعية،أو انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية ،التى تزيد وتضاعف الثروة الزراعية فى البلاد . لانقول ذلك على سبيل الافتراض والرغبة فى الوصول إلى الامثل ، فان هذه مطالب متواضعة لاستغلال طاقة البلاد الزراعية ، وقد لجأت اليها حكومة السودان عندما نزل عليها وحى الامبراطورية مطالبا بالتوسع الزراعى . اندفعت عندها الى ثلاث مشاريع كبرى فى وقت واحد ولم تقم حكومتنا بهذه المشاريع من قبل ، لأن سياسة الامبراطورية البريطانية كانت تدعو إلى الكف، ونصائح الساسة كانت تشير بالتريث حتى يتقرر مصير السودان ، ويرتبط نهائيا با لكومونولث . عند ذاك سنرى كيف تتفجر أرض السودان عيونا من ثراء غزير ، يصب كالفيضان ذهبا نضارا فى خزائن بنك انكلترا ،وفى جيوب سماسرة الراسمالية فى السيتى City

٥ — الثروة الحيوانية

نعتقد أننا فى الفصل السابق ، قد ألقينا بعض الضوء على حالة السودان الزراعية ، مما يدحض الأكذوبة التى يروجها الانجليز عن فقر السودان ، تنفيذاً للسياسة التى ألمعنا اليها فيما سبق ، ونود الآن أن نذكر شيئا عن ثروة البلاد الحيوانية .

يعتبر السودان بلداً غنيا بالحيوانات على اختلاف أنواعها ، لأن طبيعته تجعل منه ذلك . فغاباته الاستوائية الشاسعة ، مكتظة بسائر فصائل

الحيوانات المتوحشة كالأسد ، والفيل ، والنمر ، والخرتيت ، وبقر الوحش ، والزراف ، والنعام والغزلان ، مما يجعل منه جنة للصائدين ومحبي المغامرة ، ويجعل منها مصدرا لأنواع الجلود ، وسن الفيل ، والريش ، مما عرف به السودان من قديم السودان .

بجانب هذا نجد السودان غنيا بالحيوانات الآنسة التي لها فوائد اقتصادية ظاهرة ، فتكثر الماشيه فى جنوبه وغربه وهى تتكاثر بصورة غريبة ، ومع ان الأمراض كثيراً ماتنتابها لقلة العناية وجهل الرعاة ، فتفتك بها فتكا ذريعا ، لكنها تعود فتتكاثر كما كانت ، ولو وجهت الحكومة عنايتها لمكافحة هذه الأوبئة ، واهتمت بتربية هذه الحيوانات وتحسين نسلها ، لتضاعفت أضعافا كثيرة ، ولنمت ثروة البلاد تبعا لذلك ، ولكن كيف ننتظر هذا من حكومة هدفها الأول أن تفقر البلاد ؟ ويكفى أن نعلم أن رجلا مثل الشيخ موسى مادبو ، زعيم قبائل الرزيقات بدارفور ، يقول فى إحدى جلسات المجلس الاستشارى ، الذى هو أحد أعضائه ، أن الحيوانات تتعرض للعطش وهى فى طريقها الى الاسواق فى الشمال ، حيث تمر بمناطق صحراوية ، ولذلك فهو يطالب الحكومة بأن تحفر آبارا فى مسالكها » . فيرد السكرتير الادارى قائلا « إن لجنة موارد المياه الريفية لديها برنامج كامل لمديرية دارفور ، إلا أن عدم وجود الآلات والايدى العاملة ، هو كما سبق أن ذكرت ، العقبة الوحيدة فى الوقت الحاضر » (أنظر مضبطة المجلس الاستشارى للدورة الثالثة ص ١٤) .

عجبا . . أتريد الحكومة مدة أكثر من نصف قرن ، لكى تحفر بضعة آبار لسقاية الماشية ؟ ؟ الا ما أجرأكم أيها الانجليز حينما تتحدثون بعد ذلك عن حكمكم الصالح فى السودان ، بل وتطالبون بمد أجله من أجل رفاهية السودانيين ! ومما يدل على كثرة الماشية فى السودان ان إحدى القبائل الكبيرة تسمى

(البقارة) لكثرة الأبقار التى يملكها افراد تلك القبيلة

وفى السودان علاوة على الماشية توجد الجمال بكثرة وكذلك الماعز والضأن وفيما يلى نورد عددها منقولا من احصائيات المصلحة البيطرية وهى أرقام عام ١٩٤٢ :

الجمال	١ر١٠٩ر٠٠٠
الماشية	٣ر١٩٥ر٠٠٠
الضأن	٤ر٨٠٨ر٠٠٠
الماعز	٣ر٩٩١ر٠٠٠

ولا نذيع سرا اذا قلنا أن هذه الأرقام دون الواقع ، ذلك لأن أصحاب الحيوانات يحاولون بهدم انقاص تعدادها فى سجلات الحكومة ، هربا من الضرائب الباهظة

ومما يجدر بنا ذكره هنا ، أن مصر كانت السوق الرئيسى لهذه الحيوانات إلى قيام الحرب ، ولكن منذ نشوب الحرب أصبحت كميات هائلة من مواشى السودان وأغنامه فى يد الحكومه ، اعتمدت عليها فى تموين جيوشها فى شرق أفريقيا وشمالها ، وفى فلسطين ، وإيطاليا . وقد وضعت الحكومة يدها على ماقيمته ٢٥ر٠٠٠ر٠٠٠ مليونا من الجنيهات ، ولم تدفع أكثر من ٤ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيها ، وبهذا خسر الدخل القومى نحو ٢٠ر٥٠٠ر٠٠٠ من الجنيهات . أما ما كانت تبتاعه مصر منا سنويا قبل الحرب ، فقد كان يتراوح بين التسعة والعشرة آلاف رأس من الماشية ، وبين العشرة والخمسة عشر ألفا من الأغنام ، يتراوح ثمنها جميعا بين الستين والسبعين الفا من الجنيهات ، وبهذه الكميات كادت مصر تستغنى نهائيا عن الاستيراد من البلاد الاخرى

أما الجمال فأكثر ما تربى فى مديريات كسلا ، والنيل الأبيض ، ودارفور ،

وكردفان ، وتكاد مصر، أيضا ، تحتكر كل الصادر من هذا الصنف ، لكن تجارته عادة تقف فى شهور الصيف لشدة الحر لتعذر سفر الحيوانات ورعاتها بر عبر الصحراء المحرقة ، ولو كان هناك من وسائل النقل ما يساعد على التصدير المستمر السريع ، لاستفاد البلدان فوائد واضحة .

وتوجد الخيول بكثرة فى جهات دارفور ، بنوع خاص ، ويهتم الأهالى بتحسين نسلها بمساعدة ضئيله من المصلحة البيطرية .

من هذه البيانات يتضح لنا أن الحكومة مقصرة تقصيراً ملموساً فى عدم تشجيع تربية المواشى والأغنام ، وعدم العناية بتذليل الصعوبات التى يجدها الرعاة ، كالأوبئة التى تصيب الحيوانات ، وعدم وجود المياه الكافية فى بعض الجهات ، وعدم وجود المواصلات اللازمة لنقل الحيوانات لغرض التصدير .

وبالرغم من أن الحكومة تجبى مبالغ طائلة من الضرائب عن هذه المواشى ، إلا أنها كدأبها ، لا تبدى نحو تربيتها عناية كافية ، ولو كان فى السودان حكومة وطنية صالحة لوضعت سياسة ثابتة لتربية المواشى ، وتنمية المراعى ، والمحافظة عليها فهى باب من أبواب الثروة عظيم .

٦ ـ الثروة المعدنيـــة

إذا أردنا أن نتحدث عن ثروة السودان المعدنية ، فانا نجد أن القطر حافل بأكثر أنواع المعادن المعروفة ، ولكن العقبة دائماً فى صعوبة استغلالها ، على أننا لا نستطيع أن ندلى ببيانات حديثة عن ثروة البلاد المعدنية ، لأن تلك المعلومات تعتبر سراً من الأسرار التى تحرص الحكومة على ألا تصل اليها يد .

ولقد سبق أن ذكرنا أن هناك مكتبا للابحاث أنشىء ، منذ أكثر من ثلاثين عاما ، جاب موظفوه البلاد جميعها ، ونبشوا أرضها شبراً شبراً ، لكنك لا تستطيع أن تهتدى الى شىء مما وصلت اليه تلك الأبحاث . ورغم ما نشاهده ونسمعه عن بعض هذه المعادن ، فانا لا نستطيع أن نجد مصدراً رسمياً يدل على ذلك بوجه الدقة ـ ولقد قرر سلاطين باشا ، حاكم مديرية بحر الغزال ، فى كتابه « السيف والنار » أن بمديرية بحر الغزال من أنواع المعادن مالا يوجد فى بلد آخر ولذلك فهو ينصح الانجليز بأن يقفلوا الجنوب فى وجه المصريين ، الذين لو عرفوا ما فى تلك البقاع من ثروة لما تركوا السودان ، ولكن الانجليز لم يكتفوا بقفله فى وجوه المصريين ، بل قفلوه فى وجه السودانيين أنفسهم ، هو ومناطق أخرى عديدة غيره .

نستند فى هذا البحث إلى ما كتبه عبد الله بك فكرى أباظه ، ولو أن ما توصل اليه هو غير واف ، لأنه لم يستطع ـ مثلنا ـ أن يحصل على شىء من المعلومات الحقيقية بل اعتمد على نبذ تاريخية نقلها عن تقرير للمستر ستانلى واف ـ وهو عالم غير مسئول ـ كما نضيف إلى هذا شيئاً من معلوماتنا الخاصة ، ولهذا نفضل الاختصار فى سرد الحقائق .

يحدثنا التاريخ أن قدماء المصريين كانوا يجلبون الذهب والفضة من السودان كما يحدثنا التاريخ الحديث أن محمد على باشا أرسل العلامة المسيو روسيجر فى عام ١٨٣٥ على رأس بعثة للتنقيب عن المعادن فى السودان .

ويمكننا أن نذكر أن صحراء النوبة تكثر فيها صخور الكوارتز والميكا التى تتكون منها أنواع المعادن المختلفة ، كما تكثر فى كردفان وتمتد مئات الأميال وتصل أحياناً إلى ارتفاع يزيد على ألف قدم .

أما الفحم فيوجد فى جهات دنقلا على مسافات قريبة من سطح الارض ، كما يكثر على حدود الحبشة من جهة الشرق .. أما النحاس فأمره معروف من قديم الزمان فى حفرة النحاس المشهورة ، وقد كان الاهالى يستغلونه زمنا طويلا .

أما الذهب فيوجد فى العتبى ودنقلا ، كما يوجد فى فازوغلى وفى منجم أم باردى ، ويستخرج بتكسير أحجار الكوارتز التى تحتوى على هذا المعدن ـ كما كان يستخرج بكثرة من مناجم بنى شنقول المشهورة التى تنازلت عنها حكومة السودان للحبشة ـ كما يوجد الآن منجم عظيم للذهب فى جبيت بجهات البحر الأحمر ، تستغله شركة انجليزية ، يقال انها استخرجت كميات هائلة صدرتها الى انجلترا ، وإن كانت حقيقة ذلك عند الانجليز وحدهم . ويوجد معدن الجرافيت فى بحر الغزال . والجبس يوجد فى شواطىء البحر الأحمر وقد تبلغ سمك طبقاته ثلاثين قدما أو تكاد ، وهى تكون جزراً بأكملها متكونة من هذا المعدن وكان من الممكن استغلاله بسهولة لولا عدم توفر مياه الشرب فى مناجمه أو قريبا منها ـ أما الحديد فتوجد منه كميات عظيمة فى جهات طوكر من أجود الأنواع كما يوجد فى صحراء النوبة ضمن سلسلة من الصخور وصفها الكابتن ليونس بقوله : أنها توجد على شكل عدسى ، ويتراوح طولها بين الميلين والخمسة أميال .

كما ذكر العلامة هيوم أنه يوجد فى جبل الأراسـبيا ، منطقة يتوفر فيها الحديد الجيد .

أما مديرية بحر الغزال ففيها من الحديد ما يغطى مساحة قدرها ثمانين الف كيلو متر مربع يتراوح سمكها بين متر وخمسة أمتار ، وتكاد تكون أكثر صخور السودان محتوية على هذا المعدن ، وهو ظاهر على سطحها الاسود الداكن . ويوجد الرصاص فى دارفور كما يوجد الحجر الجيرى والرخام بجهات الشريك . ويوجد النظرون فى وادى النطرون ، أما الملح فيكثر فى البطانة فى شكل كتل كبيرة على سطح الأرض ، كما يوجد فى سواحل البحر الأحمر

وآخر ما نذكره هو اكتشاف معدن (الأورانيوم) تلك المادة التى تصنع منها القنابل الذرية والتى قيل أنها لاتوجد إلا فى كندا دون سائر بلاد العالم .

٧ ـ حاصـــلات الغابات

وقبل أن نختم هذه السطور نود أن نشير إلى شىء من الثروة الطبيعية (ثروة الغابات) ، فقد ذكرنا من قبل بعض مايستخرج منها من أخشاب ، ونريد أن نشير هنا إلى محصول هام هو الصمغ الذى يعتبر السودان أكبر قطر مصدر له فى العالم ، وقد بلغ الصادر منه عام ١٩٣٩ مقدار ٢٣٦١٧ قنطارا ، بعد الاستهلاك المحلى ، وقيمتها ٧١١ر٦٠٦ جنيها مصريا ، كما أن هذه الغابات تنتج الفحم البلدى ، وقد انتجت فى عام ١٩٣٧ مقدار ١٠٣ر٩٧٦ قنطاراً ، كما بلغت صادرات الدوم ٦٨٠٢ طنا قيمتها ٧٦ر٩٨٩ جنيها ، وبلغت صادرات القرض ٢٥٩١ طنا قيمتها ١١ر٧٤٧ جنيها مصريا .

٨ - الميزانية

تقصير الحكومات المصرية

لا بد للباحث فى نظام الحكم فى السودان ، طوال نصف القرن الماضى ، والباحث الذى يتعرض لتاريخ العلاقة بين شطرى وادى النيل، من الدهشة لمسلك الحكومات المصرية المتعاقبة ، واغفالها لأمر السودان وتعقب أحواله، بصرف النظر عن نوع الصلات التى تربطها معه . ونحن مع اعترافنا بطغيان الانجليز واستبدادهم بالضغط العسكرى فى وادى النيل كله ، إلا أن هذا لا يقوم عذرا كافيا لهذا المسلك المنطوى على الإغفال التام ، حتى وصل الأمر إلى التسليم الكامل ، والإذعان الأليم لتصرفات الانجليز ، ومما لا شك فيه أن عمل تلك الحكومات كان السبب المباشر فى تراخى العلاقات بين مصر والسودان ، وانكماشها رويدا رويدا ، حتى انتهت إلى فرجة عميقة وهوة سحيقة بين الشقيقين ، وأصبح للانكليز ، فى هذا الوادى المنكوب ، قضية فيها ادعاءات طويلة ومزاعم عريضة ، فقبلنا لأنفسنا أن نجلس معهم على مائدة المفاوضات ، فيقترحون، ويناقشون ويساومون، وفى هذا ما فيه من عدم الثقة بحقوقنا الثابتة، وفيه ما فيه من الاعتراف لهم بحقوق ومصالح ليست لهم فى الواقع وحقيقة الأمر ، بل وصل بنا الحال إلى أن نستشعر أنفسنا ، أن حل النزاع بأيديهم ، وفصل الخطاب معلق برضائهم وقبولهم .

فالانجليز عند ما وضعوا أيديهم على الادارة فى السودان ، فى أول القرن الحاضر ، وجدوا، أو أوجدوا أنفسهم، أمام عجز فى الميزانية بلغ فى عام ١٨٩٨ مائتى الف جنيه ، وبدل أن يسعوا لسد هذا العجز عن طريق زيادة الايرادات

باستغلال اقتصاديات البلاد وتحسين أحوالها ، عمدوا الى أساليبهم الشيطانية فتوصلوا الى غرضهم من الموازنة المزعومة بطريقين :

أولهما : أنهم اعترافوا لمصر بعجز الميزانية وكأنما قدموا باعترافهم بين يدى أولى الأمر ، فى القاهرة ، دليلا على إقرارهم بوحدة وادى النيل ، فحصل اللورد كرومر من مجلس شورى القوانين على قرار بالتزام الحكومة المصرية بسد العجز فى الميزانية السودانية ، على أساس وحدة الوادى التى ينكرونها اليوم ، وتكفلت الخزينة المصرية بهذه الاعباء حتى عام ١٩١٣ عند ما تحققت أول موازنة للميزانية السودانية .

ثانيهما : أنهم عن طريق كسبهم لثقة مصر ، بالإقرار الذى قدمه اللورد كرومر إلى مجلس شورى القوانين ، استطاعوا أن يحصلوا منها أيضا على معونة مادية لعلها أضخم من الأولى ، وأن يحصلوا عليها دون تدوين أو مستندات حسابية ، وذلك بتعهد مصر بتكاليف الفرق السودانية فى الجيش المصرى ، والمدرسة الحربية السودانية ، وتكاليف القيادة البريطانية اللازمة لهذه القوات ، التى أوكل اليها أمر حراسة السودان ، وصيانة حدوده ، والقيام بالحملات التأديبية فيه من وقت لآخر ، لإخماد الفتن وحفظ الأمن ، وقد بلغت هذه الحملات مائة وثلاثين حملة فى عهد الجيش المصرى (أنظر الغازيتة العسكرية سنة ١٩٢٤) .

وبهذا حصل الانجليز على الغنم دون الغرم ، وأمكنهم بعد ذلك أن يتخلصوا من الجيش المصرى فى السودان فى الوقت المناسب ، اكتفاء بجيش داخلى تحت قيادة انكليزية . ورغم ذلك فقد جاء خروج الجيش المصرى قبل الأوان . وظلت مصر تدفع إتاوة قدرها ثلاثة أرباع المليون الى عام ١٩٣٦ .

والتاريخ يسجل أن المسئولين ، من المصريين ، عن قبول هذه الاعباء ، قد

احتفظوا لمصر (على الورق) ببعض الحقوق التى تبرر قبولهم إياها ، وها نحن ننقلها هنا عن كتاب السير هارولد مكمايكل ص ١١٢ (١).

(١) إشراف وزير المالية المصرية على النظام الحسابى الذى يسرى فى السودان

(٢) إشراف وزارة المالية المصرية على الميزانية السودانيـــة ، واعتبار الحاكم العام والسكرتير المالى مسئولين أمام الوزير المصرى عن موازنة الميزانية .

(٣) لوزارة الماليـــة المصرية فى جميع الأوقات حق الاشراف والقيام بالتفتيش والمراجعة على النظام المالى فى السودان .

وما زالت هذه الالتزامات قائمة على الورق ، لم يطلب الانكليز الغاءها أو تعديلها ، لأنهم لا يعترفون لها بوجود فى الحقيقة وواقع الأمر ، وبقاؤها وعدمه فى نظرهم سيان .

ترى لو أن وزراء المالية ، منذ ذلك العهد ، كانوا قد باشروا تلك الحقوق قياما بواجبهم ، وإرضاء لضمائرهم ، هل يصير الحال إلى ما هو عليه الآن ، وهل كان يستطيع أحد من الانجليز ، أو غيرهم ، أن ينظر إلى ندائنا بوحدة وادى النيل نظراً شزرا ، أو يعتبره مطلبا متطرفا ؟

هل الميزانية سر ؟

أما ميزانية حكومة السودان فلا تزال حتى يومنا هذا من الأسرار الحصينة ، رغم ان الســـكرتير المالى ـــ استجابة لتوسلات الرأى العام السودانى ـــ قد جعل ينشر ، فى كل عام ، صفوفا من الأرقام ، مصحوبة

(١) أنظر أيضا اتفاقية سنة ١٩١٠ المـادة ١٤ و ١٥ ومضبطة مجلس النواب المصري سنة ١٩٢٤ .

بكلام طويل مبهم يتخلص فى أن الموقف المالى على خير ما يرام دائما — أما مذكرة الميزانية التى يتقدم بها السكرتير إلى مجلس الحاكم العام ، فلا يطلع عليها سودانى ، وتعتبر معرفتها أو إذاعة محتوياتها عملا يستوجب العقوبة . أما الضرائب ، وعلى أى أساس تقدر ؟ وأما الإيرادات ومن أين يؤتى بها ؟ وأما الديون وكيف عقدت وكيف صرفت وما فوائدها ؟ وأما الاحتياطى وأين هو ؟ كل هذه من الاشياء التى يجب أن تبقى فى طى الكتمان ، فلا يطلع عليها أحد من أبناء البلاد ، مع أن الميزانية فى كل بلد ، وكل أمة ، تنهج منهجا ديمقراطيا (وحكومة السودان تفخر بأنها ديمقراطية أبا وأما) ، هى الوسيلة الوحيدة لاستعراض سياسة الدولة ، والمحك الحقيقى لمعرفة استعداد تلك الدولة لخدمة الأهلين وتوفير أسباب الرفاهية والهناءة لهم

دخل الفرد فى السودان

ميزانية الحكومة فى بلد كالسودان ، لم تشب فيه طبقة الرأسماليين عن الطوق ، ولا توجد فيه فروق واسعة فى الثراء بين الأفراد ، وتكاد تكون جميع موارد الثروة ومرافق البلاد فى يد الدولة — الميزانية فى بلد كهذا لعلها المقياس الصحيح للثروة الأهلية ، فبقدر ثراء الأفراد وتقدم البلاد تكون ضخامة الميزانية ، واذا كانت الميزانية ضئيلة هزيلة فمعنى ذلك أن الأفراد فقراء محرومون ، وعليهم أن يقتنعوا بما عندهم ، فلا يطالبون حكومتهم بأن تبذل للمرافق العامة من تعليم وخدمات صحية وغيرها . ولقد نجح الانجليز فى اقناع السودانيين ، بل والمصريين والعالم أجمع ، أن بلادهم فقيرة ، وأن مواردها الطبيعية لا تسمح بأكثر مما تم الى الآن فى نواحى التقدم والرقى .

يتساءل الباحث اليوم ، ما قيمة الفرد الاقتصادية فى السودان ، وما دخل

السودانى الواحد ؟؟ فاذا أخذنا فلاح الجزيرة وحده ، ذلك الرجل الذى يفلح نحو مليون فدان ، وقد أصدر فى عام ١٩٣٨ مامقداره ١٢٧٫٦٥٦ قنطاراً ، وأصدر فى سنى الحرب مامقداره سبعة ملايين قنطار من القطن ، هذا الرجل لايزيد دخله عن أربعين جنيها فى العام كما قدرته لجنة المجلس الاستشارى الفرعية للجزيرة (وأعضاؤها من الرجال المعقولين) . ونحن وإن كنا نشعر بأن تقدير هذه اللجنة ، تقدير متسامح كريم ، إلا أننا نأخذه حتى لانتهم بالتطرف والغرض والتحامل ضد حكومة السودان . وكأن هذا المبلغ الضئيل هو الذى تسمح به الاحوال فى السودان دخلا للفلاح فى الجزيرة وعليه أن يواجه به هو وأفراد عائلته ـ التى لاتقل عادة عن الخمسة وقد تزيد ـ أعباء الحياة ، على ان فلاح الجزيرة هذا ، يعتبر مجدوداً سعيد الحظ ، إذا ماقسناه بالمزارع فى غير الجزيرة . لأن الأخير لايحصل على أكثر من عشرين أردبا فى العام من الذرة ، لاتلبث الحكومة أن تستولى عليها بسعر ستين قرشا للاردب ، فلا يزيد دخله فى السنة عن اثنى عشر جنيها أو نحو ثلث دخل الفلاح فى الجزيره .

أما العامل فأمره يختلف اختلافا كبيرا باختلاف المنطقة التى يعيش فيها ، فبينما لايزيد أجره اليومى ، فى الجنوب ، عن الستة إلى عشرة مليمات ، إن سلم من السخرة إذا بأجره يتراوح بين القرشين والثلاثة فى الغرب ويصل إلى نحو الخمسة قروش فيما عدا ذلك . وربما وصل إلى الستة أو سبعة قروش فى العواصم ـ فاذا تسامحنا واعتمدنا الأرقام العالية ، وافترضنا المستحيل وهو أن تجد عملا للعامل طيلة العام فان دخله لايتجاوز السبعة عشر جنيها فى السنة . ونود أن نذكر بهذه المناسبة أن دخل رجل البوليس العادى ، وهو موظف حكومى ، مائة وثمانون قرشا فى الشهر ومن كل ماذكر تتبين لنا ضآلة دخل الفرد فى السودان وأكبر دليل على ذلك مانشرته جريدة الرأى العام ، فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، فى حديث لها مع مدير مصلحة

الطبية، حينما سأله مكاتبها فى القضارف عن السبب فى عدم تعميم العلاج بالبنسلين، فأجابه « ان غلاء هذا الدواء لا يسمح باستعماله لعلاج الأفراد من عامة الشعب الذين لا يكسبون أكثر من قرش واحد فى اليوم . »

ونحن اذا أخذنا أرقام الميزانية العامة مقياسا للثروة الأهلية (١) ، ألفينا أنفسنا فى عام ١٩٤٦ ، أمام سبعة ملايين من الجنيهات ، لثمانية ملايين من السكان ، أى أن دخل الفرد يقل عن جنيه واحد فى العام ، ومع ذلك يجرؤ رجل مثل المستر هندرسون على أن يقول فى كتابه « مذكرات عن السودان الانجليزى المصرى » ص ٤٩ ما ترجمته : —

« فاذا تركنا جانبا الأقلية المثقفة المعارضة ونظرنا إلى الأغلبية من الجماهير، فاننا لن نجد ، فى مكان آخر فى العالم ، رجلا أكثر من السودانى سعادة أو أحسن حالا ، وانك لن تجد من هو أكثر رضاء عن حاله وقناعة بها من راعى الأبقار العادى على ضفاف النيل الأبيض » .

هذه حال الميزانية بالنسبة لعدد السكان بالرغم من أننا ما زلنا فى سنوات التضخم التى قفزت بميزانيات الدول فى غير السودان قفزات كبيرة . فقد زادت ميزانية انجلترا نحو ٦٠٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب، كما تضاعفت الميزانية المصرية نحو مرتين ونصف ، بل حتى يوغندا زادت ميزانيتها ٣٠٠ فى المائة بينما السودان — الذى تدعى حكومته أنها أرشد الحكومات وأكثرها جدا ورعاية لمصالح المحكومين فأبجته من خطر التضخم المالى فقد كانت ميزانيته عام

---

(١) وهذا الاعتبار تجوزه لنا حكومة السودان التى وضعت يدها على جميع مصادر الثروة فى البلاد من جهة ، ومن جهة أخرى نورده كأحد الوسائل لقياس الثروة الأهلية فى البلاد

٥٫٠٥٣٫٧٦٥ جنيها عام ١٩٣٩، فاذا بها فى عام ١٩٤٥ قد بلغت ٦٫٧٤٨٫٧٦٠ جنيها أى أنها لم تزد أكثر من ١٥ فى المائة .

كانت وسيلة الحكومة لذلك ، أنها وضعت يدها ، أما مباشرة أو عن طريق الشركة المتحدة U·K·C·C ، على جميع محاصيل النقد فى البلاد ، وحددت للاستيلاء عليها أسعارا ثم جعلت تبيعها خارج السودان بأرقام خيالية ، (ذكرنا طرفا منها من قبل) ، زاعمة انها تستعمل الربح الناتج فى تركيز الاسعار محليا — ولماذا كانوا يحاربون تكاثر النقد فى أيدى الناس، ويمنعون التاجر والزارع من الحصول على الربح الذى حصل عليه زملاؤهما فى البلاد الأخرى ، هذا ماحاول الاجابة عليه المستر هندرسون ... فى كتابه السابق الذكر ، على سبيل الدفاع والاعلان عن حكومة السودان . « لقد واجهت الحكومة عاصفة من النقد الجامح صبت عليها من داخل البلاد ضد سياستها التى تهدف إلى محاربة التضخم الذى طغى على بلاد الشرق الأدنى ، على أن تجاربنا من زراعة القطن فى النوبة قد أثبتت أن للثراء المفاجىء ، من العواقب الوخيمة ، مالا يقل سوءا عن انخفاض الأسعار ، ولذلك فان اصدار البضائع قد اخضع لقنوات حكومية خاصة ، تستولى على الربح وتستخدمه فى تخفيض أسعار الواردات محليا . طبيعى ألا تجد من يرضى أن يمنع من الثراء ، لكن النقد الذى وجه للحكومة لم يكن إلا صيحات المغرضين تحت ستار الاهتمام بالمزارعين وأصحاب المواشى !! والذى لاشك فيه أن سياسة الحكومة قد لقيت ثناء عظيما من الخبراء الاقتصاديين فى الخارج وقد جلبت منافع عظمى سيبدو أثرها للعيان عند ما تمتنع الأوزة فى مصر عن بيض الذهب » ص ٢٤ - ٢٥

تصدى المستر هندرسون لمهمة الدفاع، ولكن سرعان ماخانته الحجة فانطلق يتهم ويشكك أولا، ثم طفق يستند إلى مزاعم خبراء مجهولين ، لاندرى من هم ،

وأين مكانهم ، وما قيمة آرائهم ، وأحكامهم وإذا به أخيرا يعود إلى مصر ينتقد سياستها ويتهكم على أهلها ويتوعدهم ؟ ولست أدرى لم ينتقد مصر ولا ينتقد حكومة بلاده انجلترا ومستشارها المالى البروفسور لورد كاينز ، فقد كانت ميزانية انجلترا ١٫٠٢٤ مليونا فى عام ١٩٣٩ فاذا هى ٥٫٥٦٥ مليونا فى ١٩٤٦

يحنق المستر هندرسون على مصر لسببين . أولا : لأنه يدرك أن العملة المتداولة بلغت ١٤٤ مليونا فى ١٩٤٦ وهذا الرخاء يلفت أنظار السودانيين بحكم الجوار ، وثانيا : لأنه علم أن مصر استطاعت فى سنى الحرب أن تعكس الوضع الاقتصادى الذى قامت عليه أمس العلاقات بينها وبين بلاده بريطانيا فصارت دائنة لبلاده بنحو ٥٠٠ مليون جنيه ، والمستر هندرسون ، رجل لبيب ، يدرك ولا ريب ، سواء بثقافته الخاصة أو نقلا عن الخبراء الذين يستشهد بهم ، إن هذا الثراء الذى عم مصر الرسمية ، فصارت دائنة ، وعم مصر الشعبية ، بتكاثر العملة المتداولة ، سيؤدى إلى نتائج خطيرة ، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر ، وجميعها لا يرضيه وأقلها أن الوعى القومى سيقوى ويشتد ساعده فى مصر الشعبية ، وأن رأس المال الانجليزى العامل فى مصر سيتعرض لمنافسة حادة جارفة ، من رأس المال الوطنى ، بما تنوى مصر الرسمية الاقدام عليه من مشاريع صناعية كبرى مثل كهربة خزان اسوان ومشتقاتها .

ومستر هندرسون يدرك ، فوق هذا وذاك ، أن رأس المال الانجليزى قد طرد من أمريكا شمالها وجنوبها طرداً ، وهو يقدر النتائج المرعبة ان طرد أيضا من مصر .

فاذا علمنا أن الميزانية فى العام الماضى كانت ٧٫٥١٩٫٠٨٦ جنيها بينما هى فى هذا العام ٦٫٧٤٨٫٧٦٠ جنيها فقط أدركنا التدهور المالى الذى تسرع نحوه البلاد بفعل السياسة الاستعماريه الغاشمة التى تقصد فى إصرار إلى أفقار البلاد

ويزيد من شعورنا بالتدهور ملاحظتنا أن مقدار النقد المتداول يسير إلى الارتفاع فى كل بلاد العالم فقد بلغ فى مصر فى عام ١٩٤٤ مبلغ ١٠٥ مليون وفى سنة ١٩٤٥ بلغ ١٢٨ مليون وفى سنة ١٩٤٦ بلغ ١٤٤ مليونا بينما نجد المتداول فى السودان يسير فى طريقه إلى النقص فقد كان ٤ر١٦٥ر٠٢٩ جنيها فى عام ١٩٤٣ واذا به فى عام ١٩٤٤ ينزل إلى ٣ر٢٦٣ر١٥٤ جنيها وهو مستمر فى الهبوط

هكذا بقيت حالة السودانى مع ان تكاليف المعيشة بلغت ٣٠٠ ٪ كما قدرتها لجنة غلاء المعيشة الحكومية ، وعليه قدرت التسعير الجبرى إلا أن السوق السوداء وصلت حدا لم يسمع بمثله من قبل ، بدليل أن كبار الموظفين الانجليز الذين تسخو عليهم الحكومة فى مرتباتهم سخاء منقطع النظير قد عمدوا إلى الرشوة التى بلغت عند بعضهم ثمانية عشر ألفا من الجنيهات ، كل هذا لكى يواجهوا مطالب الحياة المتزايدة ، فما بالك بالموظف الصغير والعامل البسيط والمزارع المسكين ، ؟

ولقد علم الناس نبأ حوادث العام الماضى التى حوكم فيها ثلاثة من كبار موظفى مصلحة التموين الانجليزى بالسجن والغرامة — ورغما عن غلاء المعيشة وفداحة السوق السوداء فقد ظلت الأجور كما كانت عليه قبل الحرب ، كما أن علاوة الحرب للموظفين كانت موضع السخرية فى الصحف اذ لم تتجاوز العشرة فى المائة كما كانت أقل من (بدل عليقة) الحيوانات . ولم تفكر الحكومة فى زيادتها زيادة فعالة إلا فى ابريل الحالى أى بعد انتهاء الحرب بنحو عام لسبب جلى واضح لم يخف على أحد — ولقد علم الناس أن الجيش الأمريكانى عند ما استخدم السودانيين فى الخرطوم ، ووادى سيدنا ، أعطاهم مرتبات محترمة فاعترضت حكومة السودان على ذلك مخافة أن يدعو عدل الأمريكان الى تذمر موظفى الحكومة وعمالها ، فاضطر الامريكان الى انقاص الأجور وجعلها

مسايرة لفئات الحكومة . وهذا هو العدل البريطانى وهذه هى رفاهية السودانيين! للقارىء من غير أهل السودان أن يشك ـ وهو معذور ـ فى صحة هذه المعلومات وله أن يتساءل : هل بلغ سوء النية بالبشر ، وإن كانوا من الانجليز إلى هذا الحد ؟ لكن الاجابة على ذلك ميسورة ؟ الانجليز قوم عمليون ، ينتفعون بالتجارب التى علمتهم أن المحكومين إذا ذاقوا النعمة والرخاء كان ذلك مؤذنا بزوال سلطان المستعمر ، كما علمتهم أنهم إذا قبضوا على أزمة الغذاء والكساء استطاعوا أن يستذلوا بعض الرقاب ، وأن يخلقوا طبقة من الطابور الخامس تسندهم وتدافع عن سياستهم . وهذا عين ماتراه الآن فى جميع البلاد الخاضعة لنير الاستعمار البريطانى .

المركزية واللامركزية

يفخر الانجليز فى حكومة السودان بأنهم وضعوا فى السودان اللامركزية الادارية ، التى تكفل تحقيق الحكم الصالح ، بخلاف المركزية أو البروقراطية التى منيت بها بلاد أخرى كمصر وفرنسا وغيرها ، والانجليز يعلمون ، فى قرارة نفوسهم ، أن دعواهم هذه مجافية للحقيقة فى حالتين :

الأولى : أنهم قصدوا اللامركزية القبلية ، إن جاز هذا التعبير ، أى أنهم عمدوا الى تقسيم البلاد إلى دويلات ، تبعا للنظام القبلى ، لا تبعا للأوضاع الجغرافية والاقتصادية ، فقد أقاموا المجالس البلدية ، فى العاصمة المثلثة ، وفى بورسودان فقط ، ولمجرد الإبطاء حرموا مدنى والأبيض ، ومجاملة للجالية الانجليزية من موظفى السكة الحديد ، عطلوا المجلس فى عطبرة . وانشأوا ستة مجالس للمدن (فى الأبيض ، ومدنى ، وكوستى ، وكسلا ، وبربر ، وشندى) مع أن التشريع الخاص بهذه المؤسسات ، وقد صدر عام ١٩٣٧ ، نص على تأسيسها فى عشرين

مدينة . ومقابل هذه ، وفى الفترة عينها ، انشأوا ٢٦ ادارة ريفية (أى قبلية) فكأنهم لم يكتفوا بسوء صنيعهم فى التمكين لنظام القبلية ، بل عمدوا إلى التضليل ، فصوروا ذلك فى صورة العمل الطيب ، وهذا نهاية فى سوء النية ، وغاية فى الخداع .

والثانية : أن هذه اللامركزية المزعومة ، هيكل خارجى ، وطلاء شفاف فقط ، فى المدن الكبيرة والجهات المتحضرة التى استحال فيها نبش العصبية واحياء النعرة القبلية . فاللامركزية السليمة لا تتحقق بتأسيس المجالس أو منح السلطات القضائية لحكام المقاطعات ، بل تتحقق ، بأتم معانيها وأوفر مقاصدها ، باقامة ديمقراطية اقليمية واستقلال محلى ، يسمح لسكان الاقليم أو ممثليهم ، بالتصرف فى الأموال التى تجبى من الاقليم لمصلحة دافعى الضرائب . أما السودان فان جميع الأموال فيه خاضعة لسلطة السكرتير وحده ، وان المجالس ، التى تم انشاؤها أخيرا ، لا تتصرف فى مليم واحد فيما عدا الاعتمادات التى يقررها (يمنحها) السكرتير المالى ، بناء على توصية مدير المديرية ، ولذلك فأكثرها مغلولة اليد ، لم تستطع أن تتقدم بأى نوع من انواع الأصلاح . بل انقلبت بوقا للمدير والمفتش لينفذا بواسطتها ما يريدان من خطط ، مثل إصلاح الخلوات فى بلد اسلامى ، أو ابطال عادة الخفاض الفرعونى الذى أضاع الانجليز وقتهم فى محاربته وأوعزوا إلى سفيرهم فى العالم الاسلامى ، الأمير آغاخان ، بأن يدعو ضدها .

يقول الانجليز ، أو يقول شيعتهم الذين نصبوا أنفسهم ، وأوقفوا كفاءتهم ، وذكاءهم ، وخبرتهم للدفاع عن الاستعمار ، ان هذا الحكم وهذا النقد غير عادل لأن قانون الحكومة المحلية ، من المشروعات التى أثرت عليها الحرب ، فكان لا بد من الابطاء . وثانيا : لأن رجال المجالس تنقصهم الثقافة والدربة اللازمتين فلا مناص ، أن أريد اضطراد التقدم والنجاح ، من التدرج الوطيد ، وإن كان بطيئا .

اللهم اهد قومى فانهم لا يعلمون ...

فالقانون قد صدر فى عام ١٩٣٧ ، ولم تتدخل الحرب فى شئون انكلترا نفسها ، بله السودان ، تدخلا محسوسا ، إلا فى منتصف عام ١٩٤٠ . ثم ان الحرب لم تمنع قيام المجلس الاستشارى ، ومباشرته لمهامه (لاسلطانه) ، قبل أن تخلق مجالس المديريات فقد نص قانونه — وقد صدر فى منتصف عام ١٩٤٣ — على أن يستمد عضويته منها . أما أهلية السودانيين لمثل هذه الأعمال ، فلانريد أن نستدل على اثباتها بشهادة أى سودانى كان فلدينا الدليل عليها من اقراراتكم أيها السادة الانجليز : —

وقبل أن نورد هذه الاقرارات يحسن أن نقف لنتساءل : اليست عدم أهلية السودانيين لعضوية المجالس البلدية ، بعد نصف قرن تحت إرشادكم وتدريبكم ، دليل قاطع على عدم أهليتكم لترقية الشعوب ، وحكم على استعماركم ؟ هذا بينما وصلت دويلات أواسط آسيا الروسية إلى الرشد السياسى وساهمت فى السياسة العالمية ، بعد عشرين عاما من الاشراف السوفييتى ؟ ولنترك الاستشهاد بروسيا فان ذلك يؤلمكم ويجرح كبرياءكم ، ولنستشهد باصدقائكم وحلفائكم الأمريكان : فقد دخلوا إلى الفلبين فى نفس الشهر الذى دخلتم فيه الى السودان : وأين اليوم السودان من الفلبين : ثقافة ، وحضارة ، ورقيا ماديا ؟ !

إذا لم يكن السودانيون أهلا لعضوية هذه المجالس فى ١٩٤٦ ، لم قررتم تأسيسها عام ١٩٢٤ ، ووضعتم التشريع اللازم لذلك ؟

إذا لم يكن السودانيون أهلا لعضوية المجالس فى ١٩٤٦ ، لم قرر مؤتمر المديرين عام ١٩٣٩ « إن المستوى الاجتماعى فى السودان أعلى منه بكثير فى بعض أمم الشرق الأوسط ، ولا يقل عنه فى العراق » ؟

إذا لم يوجد بين السودانيين، فى ١٩٤٦ مائتا رجل أو أكثر، يصلحون لحمل أعباء عضوية المجالس البلدية ، كيف جاز لكم ،طفرة واحدة ، وقبل أن يكتمل عقد مجالس المديريات ، (القاعدة الهرمية للحكومة المحلية) ، أن تخرجوا فى ظرف ستة شهور فقط ، مسرحية المجلس الاستشارى ؟

إن لم يوجد بين السودانيين اليوم مائتا رجل أو اكثر يصلحون لعضوية هذه المجالس كيف أصبح فى حكم المعقول ، وجود مائة رجل رشيد يصلحون لعضوية مجلس تشريعى ، يقر الميزانية والقوانين ؟

وأخير لماذا الحديث عن السودنة والاستقلال ... لأمة ليس بين من ابنائها اكفاء يصلحون للاشراف على شئون مدينة ؟

أم هى . . . . . يحلونه عاما ويحرمونه عاما . وصدق الله العظيم

ثم نعود إلى هذه اللامركزية المزعومة فنقول :أن مالية حكومة السودان كما يعرف كل من عمل فى دواوينها ، كانت قائمة على النظام الحسابى الذى وضع أولا فى مصر على أساس اللامركزية ، Local Provinicial Service ، وقد سارت على ذلك من أول العهد حتى عام ١٩٢٨ . وكان من التقاليد المرعية ألا تتغول الميزانية المركزية على الأموال التى تجبى للأغراض والخدمات المحلية لكن المجالس لم تنشأ ، وبقيت الأموال « محبوسة » فى الاحتياطى لحساب اللامركزية ، ثم جاء السير جون مافى بسياسة « الوقت الذهبى » فضرب آخر مسمار فى نعشها عام ١٩٢٦ ، وفجأة وبجرة قلم أبطل السكرتير المالى حينذاك ، السر هدلستون ، ، هذا النظام فى عام ١٩٢٨ ، وأمر باضافة مئات الآلوف من الجنيهات الى الميزانية المركزية . ومنذ تلك اللحظة اختفت آخر آثار اللامركزية واختفت معها آلاف الجنيهات وأبطلت الميزانية الأقليمية .

ولو صدق هؤلاء الناس واخلصوا النية لهذا النظام الذى طبلوا له كثيرا ، لاعادوا الى المجالس البلدية ، ومجالس المديريات ، كل الاموال التى جبيت من الأهلين للصرف على الخدمات المحلية فى الخمسين سنة الاخيرة (١) ، لكى تبدأ هذه الهيئات فى تنفيذ برنامج جدى من الاصلاح وتحسين المرافق العامة ، لكنه الخداع والتمويه اللذان هما محور السياسة الاستعمارية على الدوام .

ومالنا ننبش التاريخ وأمامنا فى الحاضر نشرة السكرتير المالى عن الميزانية فى عام ١٩٤٦ التى تذكر أنه فيما عدا مديرية النيل الأزرق ، فان باقى المديريات السبع قد قدمت ميزانياتها بعجز زاد فى بعض الأحوال عن ضعف الايرادات ، كما أن جملة الحصيلة قد بلغت ٧٧٥٠٠٠ جنيها مقابل ١٫٠٥٤٫٣٧٧ جنيها للمصروفات ، أى أن العجز بلغ ثلثمائة الف جنية .

وتقول هذه النشرة ، أنه فيما عدا مصلحتى الجمارك والرى ، فان باقى مصالح الحكومة ، قد ربطت ميزانياتها بعجز بلغ فى جملته ، حتى بعد إضافة صافى زيادة إيرادات الجمارك والرى ، وهى أكثر من مليونى جنيه ٦٤٤٫٥٤٥ جنيها

والحكمة من ذلك أن يحمل رجال المديريات والمصالح ، من وطنيين وانجليز ، على الاقتناع بان بالميزانية عجزا خطيرا وان عليهم والحالة هذه ، أن يلتزموا الاقتصاد ، فلا يطلبون أو يلحون ، فى تنفيذ إصلاح مهما كان لازما أو ترقية مرفق مهما كان مفيدا . فكانت النتيجة التى يرمى اليها مديرو دقة السياسة

---

(١) فى عام ١٩٣٤ تقدم مفتش مدنى بمذكرة طالبا الاعتماد المالى لاقامة حدائق عامة فى المدينة . فرفض المدير المشروع « لأنه يتطلب نفقات باهظة لا تتحملها الميزانية » فأجاب المفتش وقد كان متحمسا لمشروعه « ان مثل هذه المشاريع يجب ألا ينال عنها كم تكلف من النفقات ، بل يجب ان يقال « ماذا أفاد أهل المدينة مقابل الضرائب التى يدفعونها طيلة ربع قرن »

أنه إذا طلب الأهلون إنشاء مدرسة أو مستشفى مثلا ، أجابهم المسئولون بان الميزانية لا تسمح ، فيسكتون راضين ، وأنّى لهم غير ذلك وأرقام الميزانية بين أيديهم ناطقة . فان كانت الموازنة قائمة فى الميزانية العامة فهى غير قائمه فى ميزانيات الأقاليم وهى الجانب المعروف للرأى العام الذى يحسونه عن طريق الضرائب

الضرائب

تعتمد الأقاليم والمديريات، فى ظاهر الأمر، لجمع ايراداتها ، على الضرائب المباشرة ورسوم المدينة (العوائد) . وهذان المصدران أضعف وأفقر مصادر الايرادات والسر فى ذلك ، ان الانجليز يذكرون السبب المباشر فى القضاء على الحكم التركى السابق، ويذكرون الكلمة المأثورة «مائة فى تربه ولا ريال فى طلبه» شعار الثورة المهدية ومعناها : لخير أن يموت منا مائة رجل فيدفنون فى مقبرة واحدة من أن نؤدى ريالا واحدا للحكومة الأجنبية الظالمة كضريبة أو « طلبه » ، وذلك لما شعر أهل البلاد الفقراء بثقل وطأة الضرائب عليهم . فوطن الانجليز النفس ، على عدم اثارة شعور السودانيين ومنع تكرار المأساة ، وقد كشف عن هذا السر، عميد الحكم الثنائى، اللورد كرومر فى أحد تقاريره قائلا « إن الخطأ الاساسى فى الادارة الماليـــة فى نظر الشرقيين على وجه العموم ، لا يرجع إلى المبـــادىء التى تقرر عليها الضرائب ، بل ينصب على الوسائل لتحصيل تلك الضرائب » إلى أن قال « وإن الضرائب التى كان الخليفة يحصلها من الأهالى هى الضريبة المعترف بها فى الشريعة الاسلاميـــة ، لكن الشكوى كانت ناشئة عن طريقة تحصيلها ، ولهذا أنصح بألا يحدث تغيير فيها إلا أن تكون الفئات معتدلة »

ولقد بقيت كذلك حتى يومنا هـــذا . فبلغت جملة الأرقام التى تحصلها المديريات من الضرائب ٣٣٠ ألف جنيه ، فى ميزانية عام ١٩٤٦ ، وهو مبلغ ضئيل فى الواقع ، إلا أن الحكومة تعتمد على الضرائب غير المباشرة ، التى مهما تضخمت ، فأن الأهالى البسطاء لن يدركوا أو يحسوا وطأتها وفداحتها ، وأهم أنواع تلك الضريبة غير المباشرة هى الجمارك ، التى بلغ ايرادها مليونين ونصفا من الجنيهات عن الواردات ، خص منها حاجيات الجمهور أكثر من مليون جنيه . بل أن الرسوم الجمركية على السكر ، وهو أيضا ضريبة غير مباشرة قد بلغت ٢٢٢٫٠٠٠ جنيها فى عام ١٩٤٦ بينما تكسب الحكومة من وراء بيعه نحو ٦٠٠ الف جنيه ، أما الرقم السابق الذى يظهر فى الميزانية كرسوم جمركية على السكر فلا تذكر الحكومة عنه شيئا . ولما كان السودان قطرا زراعيا ناشئا يحتاج الى الواردات الأجنبية ، وهو فى الوقت نفسه فقير كما يحلو لهم أن يرددوا ، فلماذا تفرض هذه الرسوم الثقيلة على وارداته ؟ ولماذا تزداد ثقلا أمام الواردات اليابانية ؟ ولماذا يمنع دخول البضائع الروسية ؟ وقد كانت المصلحة تقضى ألا تفرض الرسوم إلا على الكماليات : اللهم إن السبب واضح ، وهو أنهم يريدون أن يحموا واردات انجلترا ويقتلوا منافسة الدول الأخرى ، حتى يبيع المنتج الانجليزى بضاعته بأعلى الأثمان .

ومن الضرائب غير المباشرة أيضا ، السكة الحديد وقد زادت أجورها نحو ٢٠٠ ٪ . والسكر المحتكر للحكومة ، فان سعر الرأس الواحد قد بلغ عشرين قرشا بدلا من ستة قروش ، حتى جاوز ايراده ٦٠٠ الف جنيه للحكومة ، كما ان العوائد الجليلة قد بلغت ٢٤٤ الف جنيه فى الميزانية الأخيرة .

هذه بعض الأبواب التى تعتمد عليها الحكومة فى ايراداتها ، وأرقامنا مأخوذة من مذكرات السكرتير المالى مباشرة ، تلك المذكرات التى يسمونها « بالحسابات

المركزية » ، وقد بلغت جملتها نحو مليونين ونصفاً من الجنيهات . وبذلك وحده تتم الموازنة الخادعة ، فاذا ما فاض شيء مما نقل الى الاحتياطي العام .

ونعود فنقرر انه لو كانت اللامركزية قائمة حقيقة في السودان ، لما كنا نشاهد ديوانا كاملا ينشأ في مكتب السكرتير المالي للحسابات والايرادات ، ولكان رجال الأقاليم وسائر المصالح قد تمكنوا من أخذ نصيبهم من ذلك المال. ولو كانت مصالح السودانيين ورفاهيتهم حقيقة هدفا للانجليز ، لما لجأوا الى الضرائب غير المباشرة وهي شر أنواع الضرائب ، لان حيفها وظلمها إنما يقع على كاهل الفقير قبل أن يقع على كاهل الغني،وكفى بالاستعمار عامة ، والانجليزي خاصة بلاء وشقاء .

البقرة الحلوب

في دورة المجلس الاستشاري الرابعة وقف السكرتير المالي يعلن في زهو وفخار ان « السودان قد اجتاز أعظم حرب عرفها التاريخ ، وخرج منها وأحواله المالية سليمة لم يمسسها سوء » ثم خفت الصوت قليلا معتذراً : « ولامراء في أن الأحوال كانت قاسية في زمن الحرب ، مما استدعى تأجيل الصرف على كثير من المشروعات المفيدة المرغوبة ولو صدق لقال : «الحيوية الضرورية» ثم استرسل يدافع عن موقفه بقوله : « ولكن الأموال التي ادخرت أثناء الحرب يمكن صرفها الآن » . مضبطة المجلس ص ٩١

هذا موقف استعماري بارع، استدعى أن يكافأ عليه السكرتير الهمام من الحكومة البريطانية ، فمنحته نيشان الامبراطورية من درجة فارس، مع لقب سير، ولقد نال الرجل هذا التقدير بجداره واستحقاق ، لانه عرف كيف يدافع عن تعطيل المشروعات الهامة في السودان طيلة سنوات ست ، بسبب حرب ليس

للسودان فيها ناقة ولاجمل، حرب لم يكن السودان هدفها أو ميدانا من ميادينها. لولا وجود السادة الانجليز فيه ، بل ضحى فيها بالأموال والرجال ، وخرج منها أبعد مايكون أملا فى التسليم له بحقه فى حياة الشرف والاستقلال جزاء على تضحياته وأعماله .

ورغم هذا فهاهو السكرتير المالى ، يقف فى المجلس الاستشارى ، ليلقى فى روع اعضائه أن حكومته الرشيدة حريصة على مصالح السودانيين ،وقد سلكت أقصى سبل السداد فى سنى الحرب فلم تفرط فى فلس واحد من الأموال المتوفرة بسبب تعطيل مشاريع الانشاء والعمران ، وهاهى تنوى تنفيذ مشروع الخمس سنوات لتعويض البلاد عما لحقها من تأخر وإبطاء فى تلك السنين .

ولكن الواقع يخالف السكرتير الرشيد ،مخالفة صريحة ،يجب علينا أن نكشف الستار عنها لمحكمة الرأى العام، إذ لا توجد محكمة أخرى مختصة بالنظر فى تصرفات المستعمرين. يقرر منطق الأرقام، التى تخرج من بين يدى السكرتير المالى نفسه ، أن حكومة السودان لم تدخر شيئا مما أوقفت صرفه عن مشروعات البلاد ومرافقها الحيوية فى سنى الحرب .. نكتبها بالخط العريض ! ! اذ لم تزد نسبة وفوراتها ، فى المتوسط ، عن نسبة الوفورات فى أيام السلم ، رغم أنها قد قامت بخطوتين لتحقيق الاقتصاد بل والحرمان التام فى مصروفات الخزينة : أولاهما :انها أوقفت جميع المشاريع العمرانية ، كاقامة المستشفيات ، ورصف الطرق ، والتوسع فى المشاريع الزراعية ، مما كان يستنزف جزءا كبيرا من إيرادات الدولة فى أيام السلم . وثانيتهما : أنها قد طبقت أقصى مايمكن من الاقتصاد فى نفقات الادارة وسائر شئون الدولة سواء فى الداخل أو الخارج ، وفى استهلاك أدوات الدولة، وأملاكها ، بل حتى أنقصت من أعباء التقاضى أمام المحاكم ، بحجة أن الظروف الحربية لا تسمح بذلك . ولقد كنا ننتظر نتيجة لهذه الأساليب أن نخرج من

الحرب باحتياطى ضخم ، وفائض متناسب مع هذا التقتير يساعدنا على مشاريع ما بعد الحرب ، بل ويقفز بنا الى مكانة ممتازة فى عالم الاقتصاد ، خصوصا إذا علمنا أن الميزانية قد زادت فى اثناء الحرب نحو مليون جنيه ، ولكن الخزينة — وهنا موضع الدهشة والعجب — قد خرجت من سنى الحرب خاوية الوفاض ، ودليلنا على ذلك الأرقام الرسمية : تقول نشرة عنوانها « تقويم السودان لسنة ١٩٤٢ » ص ٤٥ : أن مجموع الفائض فى السبع سنوات السابقة للحرب (١٩٣٣ — ١٩٤٠) قد بلغ ١٫١٣٥٫٣١٧ جنيها أى بمتوسط ١٦٢٫١٨٨ جنيها . وتقول مضبطة المجلس الاستشارى للدورة الرابعة ص ٥٩ : أن جملة الفائض فى سبع سنوات الحرب (١٩٤١ — ١٩٤٦) قد بلغ ١٫٢٨٣٫١٢٤ جنيها ، بمتوسط ١٨٣٫٣٠٣ جنيها فى العام أى أن الفرق ٢١ الف جنيه فى العام . وهذه الأرقام تدل من ناحية أخرى على أن الموازنة المزعومة كانت شيئا مصطنعا ، إذ لولا ما اتبعته الحكومة من وقف تام لجميع أعمال الانشاء لمنيت الميزانية بعجز فادح كان سيؤدى إلى قلقلة فى الخزانة والمجتمع ، وكل هذا يحصل فى الوقت الذى قفزت فيه الميزانية من خمسة إلى سبعة ملايين ، كنتيجة مباشرة لظروف الحرب . كما أن الميزانية المصرية وقد كان بها فى عام ١٩٣٩ عجز قدره مليون وثلاثة أرباع من الجنيهات ، لكنها فى أثناء الحرب عادت تتوازن ، بل ويصل الفائض فى عام ١٩٤٠ إلى أحد عشر مليونا ، ويستمر هذا الفائض فى الارتفاع ، حتى تصل جملته فى عام ١٩٤٤ إلى ثمانية وعشرين مليونا ونصف ، رغم المشروعات الكبيرة التى تمت فى تلك الفترة .

بعد هذا نجد أنفسنا فى موقف يسمح لنا بأن نكشف عن الأوجه التى بددت ثمرات سياسة الادخار ، فنقرر أن الميزانية قد سارت طيلة أيام الحرب ، ولا اعتبار فيها لمصلحة السودانيين ، ولا رفاهيتهم ، لكن الاعتبار كل الاعتبار

كان لشيء واحد ، هو الذى أفصح عنه السكرتير المالى فى المجلس الاستشارى حين قال « كانت سياسة السودان تقضى بالمساعدة التامة فى المجهود الحربى ، ولقد قامت كل الجماعات بدورها فى احراز النصر »

ولنفصل بمنطق الأرقام ما أجمله السكرتير الهمام . . ! : —

١ — تبرعت حكومة السودان من الخزينة فى ثلاث مناسبات بمبلغ ثلثمائة الف جنيه للخزينة البريطانية كمساعدة فى المجهود الحربى — صفحة ٥٩ من كتاب المستر هندرسن

٢ — ارتفعت مصاريف مصلحة التجارة والاقتصاد إلى عشرة أمثالها فى العام ، فقد كانت ٨ر٠٧١ جنيها فى عام ١٩٣٩ وبلغت ٧٢ر٤٠٥ جنيها فى عام ١٩٤٦ ، وبما أن مهام هذه المصلحة كانت منحصرة فى مساعدة سياسة وزارة الحرب ، فكأن هذا المبلغ انما هو جزء من أغراض بريطانيا الحربية ، وقد كانت الأمانة تقتضى أن تصرف عليها الخزينة البريطانية .

٣ — احتملت حكومة السودان وحدها تكاليف الدفاع عن السودان ، كما تحملت التوسع فى قوة الدفاع الناتج عن ظروف الحرب إلى خمسين الف جندى على أحدث نظام وذلك لمدة عام كامل ، بعد اعلان الحرب ، وفى نهاية ذلك العام عقدت ، مع الحكومة البريطانية ، اتفاقا ، تتعهد بموجبه حكومة السودان ، بالمساهمة فى نفقات الدفاع بنسبة مئوية من إيراداتها ، على ألا يقل الاعتماد عن ٤٧٩ر٠٨٠ جنيها فى العام ، ولقد بلغت التزاماتها فعلا مبلغ ٥٩٨ر٨٥٠ جنيها سنويا (كتاب المستر هندرسن ص ٥٩) . ومن نافلة القول أن نذكر ، ان حكومة السودان لم تأخذ رأى واحد من السودانيين فى تلك الهبات والاتفاقيات ، بل ان عدد السودانيين الذين سمعوا بها محدود .

٤ — فى أثناء الحرب والى اليوم تدفقت الخزينة بكرمها على الموظفين الانجليز ، فتنوعت ألوان المقررات والمنح ، وتضخمت أرقامها ، فهناك علاوة اغتراب للانجليز الذين منعتهم الحرب من السفر الى بلدهم فى الاجازة ، وهناك علاوة أخرى لمجرد بقاء الانكليز فى السودان ، وهناك علاوة تعطى لهم لتعليم أولادهم ، كما زادت نسبة علاوة السفر فى الاجازة ، تلك العلاوة التى تعطى للموظف ولزوجته ولكل طفل من أطفاله على حدة ، حتى بلغ مجموع هذه العلاوات فى ميزانية هذا العام ٥٥٣ر٥٧٤ جنيها .

٥ — كانت مصلحة المخازن والأسلحة من المصالح الصغيرة القليلة التكاليف ، ولكن مصروفاتها ارتفعت الى قريب من مصروفات مصلحة الاقتصاد السابقة الذكر .

هذه هى بعض الطفيليات الانجليزية التى تمتص الخزينة السودانية ، فأرهقت كاهل أهل البلاد واستنزفت أموالها واقتصادياتها وعاقت نهوضها وتقدمها .

خرافة السودنة : ماليا وسياسيا

يمكن أن يكون هذا دفاعا عن سياسة الحكومة ، لو أن هذه السياسة كانت سليمة حتى قبل الحرب ، ولكن الواقع غير ذلك

فمن المعلوم أن ميزانية السودان فى عام ١٩٤٦ تزيد قليلا عن السبعة ملايين من الجنيهات ، ومع ضآلة الميزانية ، فان الحكومة تصرف على موظفيها مبلغا جملته ٢ر٤١٥ر٢٩٠ جنيها ، فاذا أضفنا إلى هذا المبلغ نصف مليون جنيه ، وهو مقدار ما يدفع على المعاشات ، بلغت جملة تكاليف الموظفين نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ومعنى ذلك أن الدولة تدفع أجور الموظفيها وعمالها

تبلغ ٤٠ ٪ من جملة الميزانية وما يتبقى يوزع على سائر المرافق العامة وأعمال الانشاء ، وفى بلد ناشىء كالسودان يريد أن يلحق بموكب الأمم الذى سبقه فى شتى مناحى النشاط ، تلاحظ أن هذه السياسة ضارة بالتقدم والنهوض ، بل هى مدمرة لها تماما ، ذلك لأن حكومة السودان لن يتبقى لديها من المال ما تصرفه على التعليم مثلا . ولذلك لم تبلغ نفقاته أكثر من ٨ ٪ ، وهى لاتستطيع أن تصرف على الخدمات الصحية أكثر من ٤ ٪ من جملة الميزانية . وإذن فهذه السياسة خاطئة لأنها ضخمت الموظفين على حساب المرافق العامة .

ولننتقل من هذا الموضوع الى صميم مسألة الوظائف لترى كيف تغدق الحكومة على بضع مئات من الموظفين الانجليز ، وتقتر تقتيرا شنيعا على الآلاف المؤلفة من الموظفين الوطنيين الذين تحاسبهم بالدانق والمليم ، ولا تتكرم عليهم إلا بالوظائف الدنيا والأعمال التافهة فى دواوينها . وليت الانجليز — واضعى هذه السياسة وأعرف الناس بها — اعترفوا بسوء صنيعهم هذا ، أذآلهان الأمر ، ولكنهم يغالطون الرأى العام الذى بدأ ينتقد سياستهم ، وصاروا يعلنون عن سودنة الادارة ويدافعون عنها ، فاذا ما وجهت اليهم الانتقادات حولها ، قالوا نحن صادقون فى هذه السودنة ولكننا نسير فى تنفيذها ببطء وحذر خوفا من أن ينزل فى مستوى الادارة الرفيع الذى وصلنا اليه بفضل رجال الادارة الانجليز وكفاءتهم ، والله وحده يعلم تلك الكفاءة — وتكرر نشرات الحكومة هذه الأيام بيانات بعدد الموظفين الانجليز وغيرهم ، وتذكر فى غير حياء أن عدد الموظفين الانجليز آخذ فى الهبوط بينما يأخذ عددهم من الوطنيين فى الارتفاع ، وسنناقش هذه الألاعيب فى تفاصيلها مع الاحتفاظ برأينا فى المبدأ .

ولنبدأ بايراد احصاء عدد الموظفين كما أعلنه السكرتير المالى وهو : —

	عام ١٩٣٩	النسبة المئوية	عام ١٩٤٤	النسبة المئوية	عام ١٩٤٥	النسبة المئوية
بريطانيون	٦٩١	١٨،٥ ٪	٧٦٥	١٤،٧ ٪	٧٧١	١٤،٥ ٪
سودانيون	٣٣٢٤	٦٩،٢ ٪	٤٠٢٠	٧٧،٣ ٪	٤١٣٤	٧٧،٩ ٪
جنسيات أخرى	٥٨٧	١٢،٢ ٪	٤٢٠	٨،١ ٪	٣٨٧	٧،٦ ٪

ملحوظة : أرقام ١٩٣٩ و ١٩٤٤ مأخوذة عن بيان السكرتير المالى أمام المجلس الاستشاري فى دورته الثالثة ص ... — وأرقام ١٩٤٥ منقولة عن مذكرة الميزانية لعام ١٩٤٦ .

بعد هـذا البيان الواضح الفاضح نتقدم فنسجلها أكذوبة صريحة على المسئولين من رجال الحكومة ، فان عدد الموظفين الانكليز آخذ فى الزيادة لا النقصان كما يدعون. فقد كان عددهم فى عام ١٩٣٩ هو ٦٩١ موظفا ، بينما بلغ فى عام ١٩٤٥ مقدار ٧٧١ موظفاً — وإنما الذى نقص فعلا هى نسبتهم العامة، وهذا ليس بشىء مطلقا ودليلنا على ذلك ثلاثة أمور :

١ — أولها أن النقص فى النسبة المئوية تافه إذ لم يتعد فى السنة الأخيرة ٢و٠ ٪

٢ — إن جميع الموظفين الانكليز إنما يحتلون المناصب العليا ذات المسئولية وهذه لا يمكن أن يكون عددها مساويا للوظائف الصغرى ، لأنك إذا أردت أن تنشىء مصلحة جديدة أو مكتبا جديداً واحتجت فيه إلى مائة موظف صغير ، فانك لا تحتاج إلى أكثر من عشرة مناصب رئيسية للاشراف عليه ، ومن هنا لا يمكن أن تظل النسبة كما هى بين هاتين الفئتين من الموظفين ، أى بين الانكليز الرؤساء وبين السودانيين المرءوسين .

٣ — إن زيادة عدد الموظفين السودانيين يرجع إلى اتساع الادارة نفسها

على مر الزمن ، إذ أن المكتب الذى يعمل فيه عشرة أشخاص قبل عشرين سنة، لابد أن يحتاج إلى عدد أكبر بعد العشرين سنة — هذا زيادة على تأثر النسبة بالنقص الواضح فى عدد الموظفين من الجنسيات الأخرى .

ولكننا يجب الا ننسى أن هذه النسب إنما هى مقارنة بين عدد الموظفين البريطانيين فى أيام الحرب وعددهم قبل قيام الحرب ، ومعلوم أن كثيرا من الموظفين الانكليز تطوعوا فى الجيش البريطانى ، وهاهم الآن بدأوا يعودون ، وهناك تتجلى النسبة الحقيقية فى أوضح صورها — ونعود فنسأل هؤلاء الانكليز الأفاضل : لم لم ينشروا بجانب هذه الأرقام جملة المرتبات التى يأخذها كل فريق؟ اذاً لعلم الرأى العام مقدار الحيف الواقع على ابناء جلدته ، ولعلم كيف أن هذا البلد المنكوب قد أصبح بقرة حلوبا تدر الثراء على حفنة من الموظفين الانجليز ، يتمتعون فيه بالسلطان المطلق والجاه العريض والمال الوفير والقصور الفخمة والحدائق الغناء والأثاث والرياش مما لا يحلم به سادتهم ولورداتهم فى انجلترا نفسها. ونذكر بهذه المناسبة حديثا قاله انجليز كبير زار السودان منذ أشهر فى رحلة تتعلق بعمله فى مصر والسودان ، وهو من رجال الاقتصاد — قال ذلك الرجل «لقد تحادثت مع الكثيرين من السودانيين فلم أجد سببا وجيها لعدائهم لنا ، ولكنى لما زرت الخرطوم ورأيت كيف يعيش صغار الانكليز وكيف يسكنون، علمت لماذا بقى بلدكم فقيرا وميزانيتكم صغيرة، بل وعلمت لماذا تكرهوننا » ونحن نتبرع هنا فنورد بعد قليل مقارنة بالارقام الناطقة تدل على مقدار النعيم الذى يتقلب فيه الانجليز ، والشقاء الذى صار من نصيب المواطنين . ولكننا قبل ذلك نود أن نلفت النظر إلى أن السكرتير المالى قد قدم هـــذه الأرقام السابقة إلى أعضاء المجلس الاستشارى ففاتهم (ولست أدرى أسهوا أم عمدا ؟) الاستفهام عن نسبة المرتبات . ولكن مع ذلك لم يفتهم أن يسجلوا صوت شكر للحكومة على

سياستها هذه . بل وأشادوا ماوسمهم البيان بالمستوى الرفيع الذى بلغه الموظفون الانجليز من الكفاءة ، والدرجة العالية التى وصلوها من حسن الادارة . واعتذروا عن بطء تنفيذ سياسة السودنة بانعدام الكفاءة بين السودانيين ، وأبدوا تخوفهم من أن يؤدى الاسراع فيها إلى الهبوط بمستوى الادارة الحالى على أيدى البريطانيين (أنظر مضبطة المجلس فى الدورة الثالثة لتسمع ماقلناه فى حديث العضو الاستاذ عبد الكريم محمد — عضو حزب الأمة) وهو أسلوب لانستغربه من رجال نشأوا فى احضان الاستعمار وباعوا ضمائرهم ودينهم له ، وهم اليوم إنما يعيشون على حسابه ولو جلا لجلوا معه .

وهانحن نعود لنذكر بيانات المرتبات التى أشرنا لليها مستنبطة من ميزانية عام ١٩٤٦ . —

	عدد الموظفين	مجموع المرتبات	النسبة المئوية
انجليز	٧٧١	٨١٩,٠٠٠ جنيه	٦١٫٣ ٪
سودانيون	٥٣٣٠	٦٧٢,٠٠٠ جنيه	٣٨٫٧ ٪

ومعنى ذلك أن نحو السبعمائة من الموظفين الانكليز يستنزفون من ميزانية المرتبات ٦١٫٣ ٪ بينما خمسة آلاف سودانى لا يناهم إلا ٣٨٫٧ ٪ فقط — وبعبارة أخرى أن متوسط مرتب البريطانى فى السنة هو ١٠٧٠ جنيها بينما يبلغ متوسط مرتب السودانى نحو ١٠٧ جنيها فى العام ، فكأن الموظف السودانى يتقاضى فى المتوسط ١٠ ٪ فقط مما يتقاضاه الانجليزى . ولعل القارىء يذكر هذا الرقم (١٠ ٪) ويذكر أنه قد وقع عليه نظره كثيرا بل كل يوم مرات ، فى المطعم وفى القهوة وفى الحانة وغيرها من الأماكن العامة !! فأنت إذا تناولت الأكل فى مطعم قدموا لك فاتورة هى ثمن ما أكلته ، وهى نصيب صاحب المطعم

ولكنهم بعد ذلك يطلبون منك (١٠ ٪) وياله من رقم ! هو نصيب الخدم . وهكذا تعتبرنا حكومة السودان . أليس الانكليز هم المخدومون ونحن الخدم ؟ أليسوا هم السادة ونحن العبيد ؟ وإذن فما وجه الغرابة فى أن يأخذ السودانى ١٠ ٪ مما يأخذه البريطانى ؟ ولم الشكوى وهذه هى الفئة المقررة للخدم فى سائر أنحاء الدنيا ؟ ؟

ولابد من الاشارة الى أن الانكليز يتقاضون زيادة على هذه المرتبات الضخمة ، مخصصات وعلاوات متنوعة تبلغ نحواً من ٥٠ ٪ من مرتباتهم . كما أنه لامعدى لنا عن الاشارة إلى أن أموال السودانيين إنما تصرف فى داخل البلاد ، بينما جزء كبير من مرتبات الانجليز يستثمر فى بنوك انجلترا ، وإن عادت إلى السودان فانما تعود أسهما فى شركات الاحتكار الانجليزية كشركة الجزيرة وشركة المياه والنور ، تلك الشركات التى تقوم بدور خطير فى استغلال اقتصاديات البلاد واستنزافها ، وبالتالى نقلها من البلاد لأشباع نهم الرأسمالية البريطانية الجشعة .

هذه هى السودنة فى منطق الأرقام ، أما هى فى منطق الاختصاص والمسئوليات ، فليست أكثر من حفنة من الرجال الذين شاخت قلوبهم وشابت نواصيهم ، وضعهم الانجليز فى مناصب اسمية جوفاء وليس فيها من حقيقة السلطان والحكم شىء

ألقاب مملكة فى غير موضعها كالهر يحكى انتفاخا صولة الاسد

وكفى فى هذا المقام ماننقله عن مضبطة جلسة المديرين لعام ١٩٣٩ ، وهى الجلسات التى تحاك فيها خيوط السياسة الاستعمارية العليا وتعتبر من أسرار الدولة الخطيرة :

« يجب أن تكون اختصاصات المفتشين السودانيين قاصرة على المهام الادارية فقط ولا يجوز أن يمنحوا بأى حال من الأحوال فرصة للتدخل فى الشئون السياسية ، وتقرر تلك المضبطة مكانة هذه الدمى (المفتشين السودانيين) فى نظر الانجليز إذ ورد فيها « أن لقب المفتش الوطنى يجب أن يكون قاصرا على كلمة (حضرتك) وينبغى ألا يشجع الناس على مخاطبتهم بكلمة « جنابك » التى يخاطب بها عادة المفتشون الانجليز »

أى والله ! هذا هو رأى الانجليز فى السودنة ، وهذا هو رأيهم فى الرجال المختارين للسودنة ، ومع هذا فالانجليز مازالوا يتشدقون بالسودنة التى ستقودنا إلى الحكم الذاتى فالاستقلال .

ألا فليعلم هؤلاء الانكليز أن السودنة وغيرها من مشروعاتهم ، إن نجحت كمسكنات فى تخدير الطفليات التى تحترف الوطنية ، فانها ان تستطيع أن تنال من القلوب العامرة بالوطنية الصادقة .

٩ ـ الميزانية

سياسة الافلاس

الاستعمار الانجليزى فى حقيقته البسيطة ، المجردة ، استغلال اقتصادى . هذه نظرية أملتها على الانكليز ضرورات الحياة واحتياجات العيش : فلو أن سكان تلك الجزيرة الصغيرة ، لم يتشبثوا بمراعى ارلندة ، ولم يحتكروا قطن مصر والسودان ، ولم يضعوا أيديهم على موارد الهند ، التى لا ينضب معينها ، ولم يستولوا على خامات أفريقيا ، واستراليا ، وأن يضمنوا لأنفسهم وحدهم بهذا الاحتكار ، القوة الشرائية لما ينوف على ألف مليون نسمة ـ لولا كل هذا ، لما خلقوا لأنفسهم أرستقراطية دولية ، هى السبب الأول، والمباشر ، لما تتردى فيه الإنسانية ، كل يوم من شقاء وحروب ، ولو لم يفرضوا سيطرتهم على أسواق العالم ، وينفردوا باستغلال أمريكا اللاتينية ، ويضربوا ، حول نصف المعمورة ، حصار الاسترلينى ، حتى جعلوا من لندن مركزاً للتصفيات العالمية ، وربطوا أكثر الأمم إلى عربتهم وأخضعوها لسياستهم الاحتكارية فأصبحت عاجزة عن التحرر فى تجارتها لكى تتعامل ، فيما تشاء ، كيفما تشاء ، ومع من تشاء ، لولا كل هذا لكان العالم غير ما هو عليه اليوم .

على هدى هذه المبادىء يسير الانجليز ، فى حكومة السودان ، ويطبقونها بالقدر الذى يسمح به مركزهم الشاذ فيهـــا . وبعد نصف قرن من الدعاية والاعلان عن فقر البلاد ، وضآلة مواردها الطبيعية ، وعجز ميزانيتها عن القيام بالضرورى من الاصلاح ، وبعد دعاوى عريضة عن وفورات الميزانية ـ يعلن السكرتير المالى ، بأن لدى حكومته احتياطيا بلغ عشرة ملايين وثلاثة

ارباع المليون من الجنيهات ، أى مايساوى الميزانية السنوية مرة ونصف . على أن السكرتير العظيم لم يكن أمينا . حين سكت عن التاريخ الذى بدأ فيه تجمع هذا الاحتياطى ، والسبيل الذى سلكه ، حتى تراكم ، إذ لو فعل ذلك ، لانهار صرح الدعاية التى قامت بها حكومة السودان طيلة السنين المنصرمة لاثبات فقر البلاد فقراً غل يديها عن تنفيذ مرافق العمران . فاذا تنبهنا إلى أن الحكومة ، رغم هـــذا الاحتياطى ، قد درجت على سياسة استيراد رؤوس الأموال الانكليزية ، لاستغلالها فى السودان ، آتاً عن طريق القروض الحكومية ، وأخرى عن طريق الشركات الأجنبية ، إذا ذكرنا هذا ، تبين لنا اتجاه ومرامى سياستهم المالية فى السودان .

وللرأى العام ان يتساءل ، عن الحكمة فى حبس هذه الأموال ، وإنشاء احتياطى ، منذ عام ١٩١٣ ، على حساب تعطيل المشروعات العمرانية التى تتطلبها ترقية البلاد من تعليم وخدمات صحية وفى الوقت الذى اتجهت فيه حكومة السودان إلى سياسة اقتراض من الرأسمالية الانجليزية ؟ هنـــا يقول المدافعون عن الحكومة ، أن القواعـــد الاقتصادية السليمة (الاستعمارية) لاتسمح للدولة بأن تترك خزانتها خاوية خالية ، لأن موارد الايرادمن ضرائب وغيرها ، عرضة لطرات مختلفة ، تجعلها غير ثابتة الأركان أو مأمونة العواقب ، ولهذا ، فان سياسة الاقتراض ، أسلم من سياسة الانفاق اوفات هؤلاء المتكلمون أن ميزانيـة السودان كانت ولا تزال مضمونة من الحكومة المصرية وكان على الاخيرة بموجب اتفاقية عام ١٩١٠ سد العجز ، وقامت بهذا العبء فعلا إلى عام ١٩١٣ ، وإذاً فان أساس تلك السياسة خاطىء من أوله والدفاع عنها ضعيف متهافت .

وهناك نقطة تساؤل أخرى ، ربما كانت أبعد أثراً من التى ذكرناها .

ولكن السكرتير تجنب اثارتها ببراعة فائقة ، اشفاقا على عقولنا أن تطير من الرؤوس ، عند مانكتشف ، أن دور المال ، فى لمبارد استريت ، قد اقتنصت الاحتياطى السودانى ، لكى تستثمره هى ، بجانب غيره من أموال الأمم المغلوبة المنكوبة بتسلط الانكليز ، لهذا لم يذكر السكرتير شيئا عن كيفية استثمار هذا الاحتياطى ، ولا عن فئات ذلك الاستثمار ، وفوائده ، وغير ذلك من المعلومات التى يجب أن يقف عليها أصحاب الحق. ويبلغ بنا العجب غايته ومداه ، من هذه الالاعيب ، حين نعرف أن الاحتياطى السودانى يستثمر فى لندن فى الوقت الذى تزحف علينا الشركات الانكليزية الاحتكارية لتستثمر أموالها عندنا ، مثل شركة الجزيرة . وشركة الماء ، والكهرباء ، والترام . هذا التناقض ، يبعث على الشك فى ذمة هؤلاء الناس ، بل على الاتهام ، إذ كيف يجوز أن ترسل الملايين من أموالنا لتستثمر فى لندن بينما لندن تبعث بأموالها لتستغلها عندنا !! فهل يستطيع السكرتير الهمام البارع أن يدلنا على الحكمة فى هذا ؟

مصير الاحتياطى

إن الانكليز ، وقد تجنبوا الحديث عن الاحتياطى نيفا وثلاثين عاما ، كما تجنبوا الحديث عن مكان وطريقة استثماره ، حتى عام ١٩٤٦ ، ليقرروا مصيره ونهايته الآن فجأة ، فيقول السكرتير المالى (نقلا عن مضبطة المجلس الاستشارى): « بالنظر إلى ضرورة الاحتفاظ بالتوازن المالى : وإلى قوة مختلف الهيئات العاملة فى البلاد ، أرى أن هنالك مايبرر توصية مجلس الحاكم العام ببرنامج يتكلف عشرة مليون جنيه فى خمس سنوات . . . مع العلم ، بأن التنفيذ الكامل ، يعتمد على تحقيق وفورات فى الميزانية أو الاقتراض إن لم تفرض ضرائب جديدة » !! ومعنى هذا ، أن الحكومة قررت صرف هذا الاحتياطى كله بجرة قلم السكرتير

الرشيد . هنا يبرز التناقض ، وتنهار الحجة التى كانوا يتذرعون بها لتكديس ذلك الاحتياطى مدى ثلاثين عاما كاملة . فكيف سمحت القواعد الاقتصادية المزعومة أن تأتى على آخر مليم فى الاحتياطى لتكون الخزينة خاليـــة خاوية حتى تلجأ إلى الاقتراض ؟ !!

ومغالطة ثانية ، تبرز فى طيات الحيثيات ، والأسباب ، التى تقدم بها السكرتير : فالمعروف عن الانكليز فى السودان ، إنهم يشجعون رغما عن اعتراض الرأى العام — هجرة الاجناس المنحطة ، لقلة الأيدى العاملة ، وإذاً فالبلاد لا يتهددها خطر البطالة الذى يجثم على غيرها من الأقطار ، وإذاً فلا داعى لصرف كل هذه المبالغ الضخمة — هذا فى الوقت الذى يفصح فيه بيان السكرتير النية فى فرض ضرائب جديدة أو عقد قروض جديدة — ونحن نعجب : فهل من أجل هذا تقدم أعضاء المجلس الاستشارى بشكر السكرتير ؟ ؟ !!

ولن نذهب بعيداً فى المناقشة ، قبل أن نلقى نظرة إلى مشروع الخمس سنوات لنرى مايحمله من اصلاح . فنلاحظ أول مانلاحظ ، أن مشاريع الحكومة قد استنفدت الجزء الأكبر فيه ، وماتعود فائدته على الأهالى ضئيل ، ثم نلاحظ أن المشروع يشتمل على أشياء كثيرة كمالية ، ذات طابع استهلاكى ، لن يستفيد منها السودانيون شيئا فمثلا :

مشروع المجارى فى بورتسودان والخرطوم	٥٧٥ر٠٠٠	ج
مبان مختلفة	١ر٠٠٠ر٠٠٠	ج
عربات حديثة	٦٨٠ر٠٠٠	ج

ومن المسلم به أن الأسعار الآن عالية جدا وانها آخذة فى الهبوط ، حينما تستعيد دول أوربا قوتها الصناعية ، الانتاجية التى ستؤدى إلى هبوط الأسعار

بسرعة يضاعفها التنافس . واذاً فليس من الحكمة الأقدام ، فى الوقت الحاضر ، على سياسة شرائية كهذه . هذا هو نفس ما تتبعه دول أوربا وانجلترا بالذات ، مع غيرها من الدول وتقضى الوطنية أن تطبق الدول الأخرى فى الوقت الحاضر ، سياسة الاكتفاء الذاتى ، احتفاظا بالثروة الأهلية . أما أن تنزلق ، فى سياسة شرائية كما هو الحال فى السودان ، أو تنساق الى عقد معاهدات استيراد ، كما هو فى مصر ، فاتجاه خاطىء ، لايحمل غير ارضاء الانجليز ، وتنفيذ سياستهم الاستعمارية — تلك السياسة التى أوحت باسناد « لجنة التجارة Board of Trade » وهى من وزارات الدرجة الثانية ، الى رجل قوى ، ووزير من الطراز الأول ، كالسير ستافورد كريبس ، لكى يغرق الأسواق بالبضائع الانكليزية ، ويستعيد لانجلترا سبقها التجارى خوفا من الانتاج الأمريكى ، والتنظيم الروسى . ولعل الجميع يعلمون ، انه فى الوقت الذى تغرق فيه البضائع الانكليزية أسواقنا نجد تلك البضائع محرمة على أهل انجلترا . هنا فقط ندرك السر الذى حدا بحكومة السودان الى القيام بعدة مشروعات ثانوية ، تستنفد بها عشرة ملايين جنيه من الاحتياطى ، حتى لا تترك فيه شيئا ، وليس غرضها ، الا التضحية بنا لانقاذ مكانة بريطانيا التجارية ، كأنه لم يكف ماضحينا به نحن وغيرنا ، لكيلا تمحى من صفحة الوجود . وهذا هو ما قصدناه من كلمة « سياسة الافلاس » فى عنوان هذا الفصل . ولا يظن أحد أننا نرجم بالغيب حين نقول ما قلناه ، فان السكرتير نفسه فضح أحابيله فقال : « وقبل الحديث عن المبالغ اللازمة ، والطرق التى تتخذ لتمويل برنامج السنوات الخمسة ، أود أن أذكر المجلس ، بان على الحكومة أن تدبر مبلغاً كبيرا (يقدر بمليونى جنيه ونصف) فى عام ١٩٥٠ ، لتمويل مشروع الجزيرة عند الاستيلاء عليه » نقلا عن مضبطة المجلس الاستشارى السابقة . فاذا كان هذا هو الموقف بعد أربع سنوات ، فلم هذا الاستعجال فى صرف كل الاحتياطى فى أغراض كمالية . اللهم اننا لا نعلم له سببا الا أن ثروتنا أصبحت مطية للانجليز يستخدمونها لانعاش بلادهم أما نحن فأمرنا إلى الله .

١٠ – الدين العام

السودان مدين لانجلترا ...!!

كذلك تقول التقارير السنوية ، التى يدبجها حاكم السودان العام ، ويرسلها إلى مندوب بريطانيا السامى فى مصر سابقا ، وسفيرها حالا . وهى تقارير تصدر بالانكليزية فقط (بعد أن كانت تصدر باللغتين) من المطبعة الحكومية بلندن .

وقد أعلن هذه الحقيقة أيضاً ، ولأول مرة فى تاريخ السودان ، السكرتير المالى . أعلنها رسميا فى الدورة الرابعة للمجلس الاستشارى فى نوفمبر سنة ١٩٤٥ - ص ٧٨ من مضبطة المجلس .

ولدين بريطانيا العظمى على السودان قصة ، بدأت منذ ثلاث وثلاثين سنة ، ولا زالت فصولها ووقائعها مستمرة مع الزمن ، وأغلب الظن أننا مقدمون على قروض وقروض كما أشار بذلك السكرتير المالى فى بيانه المذكور . فمن واجبنا أن نميط اللثام عن تاريخ هذه القصة بقدر المستطاع لأن الحقائق بمفازة من أيدى السودانيين وأبطال القصة جميعهم فى لندن حيث تم الاخراج والتصوير ولا يظهر على المسرح السودانى إلا آثارها .

وقبل أن نميط اللثام عن تلك الأوحال والقاذورات الاستعمارية ، ينبغى أن نقف هنيهة لنستعرض المقاصد التى تهدف اليها حكومة بريطانيا ، والدوافع التى تحفزها لعقد هذه الصفقات المالية مع مستعمراتها ، أو مع البلاد الخاضعة لنفوذها . يعتقد البعض انها دوافع إنسانية محضة ، توحيها غريزة التضامن بين الجماعات ليتم التعاون فى سبيل النهوض بالحضارة والانسانية .. بخ . بخ . انكلترا تقدم القروض لوجه الانسانية والحضارة !!

هذه اعتقادات لا توجد اليوم إلا فى رؤوس فريق من المتضامنين مع الاستعمار البريطانى عن وعى أو غير وعى . فان نزوع الطبقة الحاكمة — فى انكلترا نفسها — إلى الاستغلال والظلم الاقتصادى، والتحكم الاجتماعى ، أصبح أظهر من الشمس فى رابعة النهار ، يدركه كل من أوتى حظاً ، وإن قل ، من ثقافة المجتمع البريطانى، وتنطق به مؤلفات جماعة الفابيان والكتلة الشعبية فى بريطانيا نفسها ، ورددته صحافة محترمة فى أبريل ١٩٤٠ حين كانت تقول « إن انتصار تشمبرلين فى الحرب كانتصار هتلر سواء بسواء » بل ان مجرد ظهور تقرير كتقرير السير وليم بيفردج ليدل دلالة قاطعة على سوء الحال فى المجتمع البريطانى. هذا التقرير الذى رغم ما لقيه من اعجاب وحسن أحدوثه بين العالمين رفضه نواب العمال فى البرلمان واعتبروه خدعة يراد بها الحيلولة دون تنفيذ برامج الاصلاح كما تقضى بها أصول العدالة الاجتماعية .

وان أمة لا تعرف العدالة الاجتماعية فى بلادها، وان أمة ينبنى كيانها الاجتماعى على أساس طبقى ، وان أمة يصمها عاهلها السابق ، الديوك أف وندسور ، عند ما شاهد المناطق « التعسة » فى مناجم ويلز ، بأن « الحالة لا تطاق وتدعو للعمل السريع » — حكومة هذا شأنها بين مواطنيها ، كيف ينتظر منها من أوتى ذرة من العقل ، أن تعمل على أساس إنسانى فى المستعمرات الافريقية .

ان احتكار مصادر المواد الخام والسيطرة المالية والاقتصادية على الشعوب الداخلة ضمن دائرة نفوذ الامبراطورية من الأساليب التى استخدمها الاستعمار البريطانى من قديم الزمان . وتتحقق له تلك الأهداف بتصدير رأس المال من طريقين:

أولا : منح القروض المالية من البنوك الانكليزية (المحتكرة إلى كبار الساسة وأبنائهم وأصهارهم)

ثانيا : تأسيس الشركات الانجليزية فى تلك الحكومات .

وسياسة تصدير رأس المال ، بقسميها ، معروفة فى الشرق ، فقد جلبت على أممه نكبات شتى لا تزال تئن من آثارها ، فهى التى مهدت للاستعمار فى الهند ، وهى التى مهدت للاحتلال فى مصر ، وهى التى تنظم ، فى الوقت الحاضر ، أساليب المقاومة السرية ، فى جميع أقطار الشرقين الأقصى والأدنى ، ضد الحركات الوطنية والتحريرية . وقد اقتنع الجيل الحديث فى الشرق أن لا فكاك من إسار الاستعمار البريطانى ، إلا بالقضاء على نفوذ بريطانيا الاقتصادى .

* *

ذكر اللورد هيلى فى كتابه (نظرة فى افريقيا) ان رأس المال البريطانى يستخدم فى روديسيا ، بنسبة (٤٠) جنيها انكليزيا لكل فرد من الوطنيين وفى افريقيا الغربية بنسبة (٨) جنيهات ، وفى افريقيا الشرقية بنسبة (٥) جنيهات .

ويقدر بعض المشتغلين بالدراسات الاقتصادية فى مصر أن رؤوس الأموال الانجليزية تبلغ ٩٠٠ مليونا من الجنيهات أى بنسبة (٥٠) جنيها — لكل فرد من المصريين ، هذا مع ان الثروة الأهلية المصرية تتأرجح بين تقديرين ، كلاهما أقل من رأس المال الانكليزى ، فيقدرها المستر باكستر الخبير الاقتصادى بمبلغ ٢٠٠ مليونا ، ويقدرها بعض العلماء الوطنيين بضعف ذلك ، فاذا ذكرنا ان هناك رأس مال أجنبيا غير انكليزى ، عرفنا مقدار السيطرة الاقتصادية الجاثمة على مصر ، رغم ما نرى من آثار الرخاء والنعيم .

وليس من المستطاع معرفة رأس المال الانجليزى الذى يعمل فى السودان لكننا نقدم القائمة الآتية على سبيل المثال ، مع ملاحظة أن تأجيل البت فى مصير السودان منع الماليين الانكليز منه : —

١ — قروض عامة : بلغت جملتهـا ٢٢ مليونا من الجنيهات ، ولا يزال السودان مديناً بمبلغ ٨ ١/٢ مليونا .

٢ — شركات : ا : الشركة الزراعية ، ويقدرون رأس مالها بنحو مليونين ونصف مليون من الجنيهات .

ب : شركات النور والكهرباء فى الخرطوم ومدنى .

حـ : شركات تجارية عديدة ذات صبغة احتكارية ، احتكرت الصادرات والواردات وجعلت التاجر الوطنى عميلا لها فقط .

ومجموع هذه الأموال لا يقل عن عشرين مليونا من الجنيهـات أى بنسبة ٢ ١/٢ جنيها لكل فرد من السكان مع أن الثروة الأهلية كما ذكرنا سابقا لاتزيد عن عشرة ملايين من الجنيهات .

بدأت حكومة السودان سياسة الاقتراض من الممولين الانكليز بعد أن ضمنتها من الخزينـــة البريطانية فى عام ١٩١٣ ، وهذه السنة ، كما ذكرنا سابقا ، هى التى تمت فيهـا ، لأول مرة موازنة الميزانية السودانية ، وتخلصت فيها ، لأول مرة أيضا ، الخزينة المصرية ، من القيـــام بسد العجز ، ففى ذلك العـــام حصلت حكومة السودان ، بموجب قانون أصدره البرلمان الانكليزى على قرض قدره ٣ ١/٢ مليونا من الجنيهات ، بحجة القيـام باعمال رى كبرى ، وامتداد فى سكك حديد السودان .

وسرعان ما تبين أن هذه السلفة دون التقديرات اللازمة للمشاريـع المطلوبة فتمت اتفاقية أخرى فى اكتوبر من ١٩١٩ ، لزيادة القرض الى ٦ ١/٢ مليونا ثم ضوعفت فصارت ١٣ مليونا لنفس الأغراض الأصلية التى وضعت تصميماتها فى ١٩١٢

على أن حكومة السودان من جهتها كانت ، كأى رجل متلاف ، لم تستطع وقد ولجت باب الاستدانة ، أن توصده فى حدوده المعقولة ، ومن جهة أخرى كان الممول الانجليزى ، كأى مراب جشع ، لم يتردد ، وقد حصل على ضمان الخزينة البريطانية ، فى البذل والعطاء ، تشجعه فائدة مئوية دسمة فى تلك السنين التى نزلت فيها قيمة النقد نظراً للتضخم المالى عقب الحرب فى فرنسا والمانيا ، لذلك لم يكن مستغربا ، أن يصل مجموع الديون إلى ٢٢ مليونا من الجنيهات قبل نهاية العقد الثالث من القرن العشرين .

ويلاحظ على سياسة الاقتراض انها بدأت عام ١٩١٣ ، أى فى أول عام انعقدت فيه موازنة الميزانية ، بل بدأ فيه انشاء احتياطى سودانى ، وللباحث أن يتساءل اليوم لم اختارت حكومة السودان ذلك التاريخ ؟ ولم لم تتريث الحكومة ، وقد بدأ الاحتياطى يتكون فى خزينتها ، حتى يتوفر لديها المال الكافى لتنفيذ هذه المشروعات دون الالتجاء إلى الاقتراض والوقوع فى فخاخ المرابين ؟ وإذا كانت المنفعة الاقتصادية ارجح من الاعباء ، فلم لم تلجأ للاستدانة من الخزينة المصرية ، التى درجت على اعانة السودان دون مقابل ، بل أقرضته ، حتى يومنا هذا ، دون فائدة ربوية ؟ وهل استشيرت الخزينة المصرية باعتبارها مسئولة عن التوازن المالى لحكومة السودان ؟ وعلى أى حال من الأحوال لم لم تشمل هذه القروض فى كنفها توسيع التعليم؟

يقول السير هارولد مكمايل (١) ان الحرب الكبرى الأولى حالت دون الحصول على القرض كله ، وفى نهاية الحرب اتضح ان التقديرات السابقة لا تتناسب مع اسعار الحاجيات فى عام ١٩١٩ . فكان لابد من زيادة القرض .

---

(١) ص ١٨٨ السودان الانجليزى المصري

والمعلوم ان الحرب الأولى أعقبها تضخم فى النقد الأورى (ارتفاع فى أثمان البضائع ونزول فى اسواق النقد) وكانت تقتضى السياسة السليمة ان ترجأ العمليات الشرائية حتى يعتدل الميزان التجارى أو تعود الأسعار إلى ما يقرب من الحد الطبيعى ، لكن حكومة السودان ، عفى الله عنها ، اندفعت فى الفترة غير الملائمة (١٩١٩ — ١٩٢٤) إلى سياسة الاقتراض من المرابين الانجليز ، وسياسة الشراء من المصانع الانجليزية ، وسياسة ابرام الاتفاقات مع المقاولين الانجليز بصرف النظر عما تجره هذه السياسة أو السياسات من عواقب وخيمة على السودانيين

هل كانت تلك الاجراءات طبيعية مرجعها خطأ فى التقدير ؟

اللهم كلا ....!

لم يكن ذلك لخطأ فى التقدير ، « أولا » لأن رأس المال الانجليزى كان يجب أن يصدر إلى اركان الامبراطورية — واذاً فلتعقد القروض .

ولم يكن خطأ « ثانيا » لأن مصانع لانكشير كانت فى حاجة ماسة للقطن الرفيع ، وقد قاست انجلترا من القطن المصرى الأمرين فى زمن الحرب وبعدها أولا : عندما دفعت مايربو على الاربعين جنيها للقنطار الواحد ، وثانيا : عندما ووجهت فى ١٩١٩ بثورة سياسية جارفة تعرف انكلترا أكثر مما يعرف غيرها ان ارتفاع ثمن القطن كان من عواملها الفعالة ، وكان عليها والحالة هذه أن تجد مورداً للسكلاريدس يسد الفراغ الذى يحدثه ضياع القطن المصرى منها .

ولم يكن خطأ ثالثا « لأن تأسيس الشركات الانجليزية تمهيد لازم لتثبيت النفوذ الانجليزى فى السودان . فنفوذ هذه الشركات على السياسة الامبراطورية يعرفه كل من اطلع على كتاب الشهر اليسارى الموسوم « عضو البرلمان الانجليزى من حزب المحافظين »

ولم يكن خطأ « رابعاً » لأن هـذه القروض قد منحت ، فوق الضمانات المطمئنة ، فائدة مئوية قدرها ٥ ½ ، مع أن الفائدة العالمية فى تلك الفترة كانت دون ذلك .

ولم يكن ذلك خطأ « خامساً » لان الدائنين الانجليز لم يدفعوا لحكومة السودان نقداً ويدعوها تذهب لحالها . انها كانت كالمدين الذى وقع فى قبضات المرابين توقع العقد مع الدائنين الانجليز لتحصل على الاعتمادات المالية ، وتذهب لتوقع عقداً آخر مع المصانع الانجليزية ، وثالثا مع المقاولين الانجليز لتنفيذ المشروع . ولو كانت الحكومة تملك حرية الاختيار لحصلت على الدين نقداً ثم طرحت المشروع فى مناقصة عالمية تراعى فيها أصول الاقتصاد وما يحقق المصلحة العامة . لم تفعل ذلك حكومتنا السنية لأنها كانت راغبة ، بل كانت شديدة الرغبة ، فى دفع فوائد غير عادية للمرابين الانجليز . وفوائد غير عادية للمصانع الانجليزية ، وأرباح غير عادية للمقاولين الانجليز (ولو أمكننا الوقوف على الحقائق لوجدنا صلة وثيقة بين هذه الجهات الثلاث . إن لم نجدها فى الواقع جهة واحدة تعمل فى ميادين ثلاثة !!)

حق الاستبدال

ودين الانجليز على السودان ، على نقيض الديون العامة جميعها ، خلا عقده من حق الاستبدال . فالمعروف ان عقود الديون العامة ، فى انكلترا وفى غيرها ، تحوى نصا يمنح المستدين حق السداد اذا شاء بعد تاريخ معين ويسمونه Conversion فعلت ذلك حكومة انكلترا بالذات فى الديون الأهلية التى اقترضتها فى الحرب الماضية . أما الأموال التى اقترضتها حكومة السودان فقد جاء عقدها خلواً من هذا الحق هل كان ذلك عن جهل ؟ أم كان ذلك عن قصد ؟ أيا كانت الاجابة فاللوم

والتشريب واقعان لا محالة ، وأيا كانت الاجابة فحكومة السودان غير أهل للقيام على شئون الغير .

بقى الحال هكذا ، وبقى السودان محملا بأثقال الفائدة الربوية عاما بعد عام وقد بلغت فى وقت من الأوقات ، ½ مليون من الجنيهات ، حتى عام ١٩٣٩ . وترآى للمسئولين حينذاك ان هذا لا يليق ، حتى لو لم يتقول السودانيون الأقاويل ، فاتفق السكرتير المالى على قرض جديد بسعر ٣½ ٪ . يستبـــدل به القرض القديم وسعره ٥½ ٪ ، ودقت الطبول ووضعت على هام الرجل أكاليل الغار ، لانه حصل للسودانيين على قرض يستبدل به قرضا أكثر فوائد ، ولم يدر بخلد السكرتير الهمام ، ولا بخلد الآخرين من رجال حكومة السودان أن مصلحة السودان فى تجنب هذا القرض ، وان الامثل والاسلم سداد القرض الأول من احتياطى حكومة السودان المستثمر فى حى المال فى لندن ، ومقداره ٩ ملايين من الجنيهات مع أن القرض المطلوب دون ذلك

يقولون . . ليس هذا من أصول الاقتصاد فى شىء ، ونقول العكس فالاقتراض دون دوافع قاهرة هو الذى يناقض القواعد السليمة

أيها السادة ان العقول لا تزال فى الرؤوس . والقواعد التى تقول باستثمار أموال السودان فى لندن ، فى الوقت الذى تعقد فيه صفقات الديون من انكلترا لتستثمر فى السودان ، لهى قواعد استعمارية فاسدة ، لا يبررها عقل ، ولا يبررها علم ، ولا يبررها منطق ، ولكن يبررها شىء واحد هو الجشع وحب الاستغلال ، وهى صفات نشهد ان الانكليز قد برعوا فيها وتميزوا بها على العالمين

دين الشركة السودانية

وتحتوى حسابات القرض الانكليزى على السودان ، المنشوره فى التقارير

الرسمية ، على بند غريب ، ذلك ان من بين الاموال التى اقرضها السودانيون من المرابين فى لمبارد استريت ، اربعماية الف من الجنيهات . اقرضها السودانيون بدورهم الى الشركة الزراعية التى تعمل فى الجزيرة ! !

ترى هل عجزت الشركة الزراعية المؤسسة فى لندن عن زيادة رأسمالها ؟ وان ارادت الاستدانة هل نزلت مكانتها المالية فى أنظار الممولين الانكليز ؟ وان لم يكن هذا وذاك ، فما هى الحكمة التى تجعلنا نستدين من اجل الشركة الانجليزية ، وعلى اى حال فما مقدار الفائدة الربوية التى حصل عليها السودان مقابل هذه العملية ؟

مأساة عقد بناء الخزان

لكن قصة الدين لم تتم فصولا . . . !

لقد كانت خاتمة مأساة الدين مؤلمة حقا لرجال فى قلوبهم ضمائر ، أو فى نفوسهم احترام وتقدير للمبادى. الاخلاقية . فى وجوههم بقية من حياء أو خجل . ففداتهت المأساة بفضيحة فاضحة ، عن مؤامرة محبوكة الاطراف ، دبرت فى مجلس عقد فى جهة ما بين الخرطوم ولندن ، اتفق اعضاؤه ـ ولا نزعم انا ندرى عددهم ـ على وسيلة تدر عليهم الثراء ، وتجلب لهم النعيم المادى ، وللسودانيين حسن الجزاء .

حدثت هذه المؤامرة منذ أكثر من ربع قرن عند توقيع عقد بناء خزان سنار ، ولا تزال تفاصيلها موجودة فى اضابير مكتب السكرتير الادارى لحكومة السودان ، ولو أتيحت لكاتب هذه السطور الفرصة لنشرها بين العالمين نقدمها لسادة السودان اليوم تذكارا لأسلافهم . وقد اشار اليها السر

هارولد مكمايل ، السكرتير الادارى السابق ، اشارة لا تتفق مع نزاهة التاريخ كما لا تتفق مع نزاهة حكم كان هو بطله المتصرف فى جميع شئونه ، اشار اليها المؤلف الاستعمارى فقال « بدىء العمل فى بناء السد فى ابريل سنة ١٩٢١ بواسطه شركة المبانى السودانية ـ السادة الاكسندرينى وبرى ـ التى نص عقدها على دفع الارباح بنسبة مئوية (١)

لكننا نتبرع ، مع الاعتذار للسر هارولد ، باتمام النقص التاريخى . فقد اتفق الحكام الانجليز ، وقتئذاك ، مع المقاولين ، انكليز وطليان ، على ان يقوموا بالبناء طبقا للمواصفات ، وان تدفع خزينة السودان ، فى مقابل ذلك ، ارباحا بنسبة ١٠ ٪ من مجموع المصاريف التى ينفقها المقاولون ، طبقا للفواتير التى يقدمونها

ولعل القارىء لا يحتاج لكبير عناء ليدرك ما فتحه هذا العقد للمقاولين من أبواب التلاعب وهم أصحاب الكعب الطويل فى شؤن المال ، خصوصا إذا علمنا ان حكومة السودان وقعت مثل هذا العقد دون ان تحتفظ لنفسها بحق المراقبة على المصروفات .

ان جميع السودانيين ، الذين تهيأت لهم ، فيما مضى ، فرصة الاتصال باعمال البناء فى خزان سنار ، يذكرون مقدار الاسراف الذى سلكته الشركة المذكورة ويذكرون بلا شك ، مقدار السخاء الذى كانت عليه ادارتها ، فليس بسر انها كانت تدفع عشرين لمن يطلب عشرة من الجنيهات ثمنا لمواد أو قيمة لعمل ، وليس بسر ان رجالها كانوا يقبلون ما وزنه قنطار على انه اثنان او ثلاثة من القناطير ويدفعون على هذا الاساس ، حتى لقد حار الناس فى امر الشركة ، وذهبوا شتى المذاهب واخيراً جعلوا يتندرون بسيرتها فى اسمارهم ومجالسهم ، وانتقلت اصداء هذا السخاء . وهذا التلاعب الى اسماع مفتش الخزينة انذاك .

---

(١) صحيفة ١٩٣ من السودان الانكليزى المصرى

المستر كلارك ، الذى صار فيما بعد مديراً للجزيرة . فلما تيقن من الوقائع رفع مذكرة مستفيضة الى الحكومة المركزية كان نصيبها الاهمال . وبعد أشهر أخرى شفعها بثانية ارسلها بواسطة مدير النيل الازرق ، لم تكن أحسن حظا من سابقتها . ولما انقضت فترة معقولة ولم يبد فى الجو ما يدل على القيام بمعالجة هذا التعفن رفع ثالثة لمجلس الحاكم العام بواسطة مدير النيل الازرق، منذرا انه اذا لم يصحح الموقف فسيستقيل ويعلن الفضيحة فى الصحافة !

عند ذلك تحركت الحكومة المركزية لتمثيل مسرحية فى منتهى الهزل ، تألفت لجنة ، قامت بتحقيق صورى ، وانتهى الأمر بالغاء عقد الشركة ، لتحل محلها شركة انجليزية أخرى واستقال (أوأقيل) المستر هيوز فريزر مدير الأراضى آنذاك . أما السودانيون فكان نصيبهم زيادة القرض ملايين أخرى !!

تعويضات خزان جبل الأولياء

وثم حادث آخر ، يحار المرء فى تكييفه

عند ما شرعت الحكومة المصرية فى بناء سد جبل الأولياء . كان عليها أن تدفع تعويضا لكل من يلحق به ضرر ينجم عن إقامة السد ، ولقد قدرت هذه الاضرار ، بعد القيام بدراسات هندسية مستفيضة ، بمبلغ ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات . كانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام : —

(١) — تعويضات للأفراد عن المنازل التى يجب أن تنقل إلى جهات أخرى

(٢) — « « « الأراضى الزراعية التى تغمرها المياه

(٣) — « للحكومة مقابل الاعمال الصحية التى تنجم عن خزن المياه

وقد اكتفت الحكومة المصرية ، كعادتها ، أن تكون حكومة السودان

وكيلا أمامها عن الافراد السودانيين . وتسلمت هذه التعويضات فى سنة ١٩٢٣ ، لكن الدفع فى نظر حكومتنا لا يصير مستحقا إلا بعد بدء العمل فى الخزان . فأرسل الذهب توا للاستثمار فى بنوك انجلترا ، وفى عام ١٩٣٦ بدأت حكومة السودان فى دراسة طريقة لدفع التعويضات ، فعينت قمسيونا خاصا لذلك هو مفتش انكليزى واحد لا أكثر ولا اقل ، جعل يطوف فى الجهات المختلفة ويقوم بالتقديرات كما يعن له .

أين التقديرات الأولى التى بموجبها طولبت الحكومة المصرية ؟

أين الفوائد التى دفعتها البنوك عن هذه المبالغ فى ست سنين ؟

كل هذه اسئلة لم تدر بخلد الرجال القائمين على أمرنا فى السودان ، وتمخض الواقع عن تعويضات اسمية حتى زهد فيها بعض الناس ، وأنها كانت تدفع من الفائدة السنوية عن هذا المبلغ ، الذى لايزال مستثمراً فى لندن

هذا عن المنازل فقط ، أما عن الأراضى الزراعيـــة فقد قررت حكومة السودان عدم صرفها ، لأن فى ذلك إسرافا وتبذيرا وسياسة خاطئة ، وأن من مصلحة الأهالى المستحقين إقامة مشاريع زراعيـة مقـــام وسائلهم السابقة لكسب عيشهم . أعلنت هـــذه السياسة ورضى عنها كل من سمع بها وجازت الخدعة حتى على المثقفين

ثم انشئت عدة مشاريع على ضفاف النيل الابيض لهذا الغرض ، لكن حكومة السودان قررت أن تقسم قيمة القطن إلى ثلاثة اقسام طبقاً لنظام الشركة الزراعية :ـــ

٤٠ ٪ للزارع .

٤٠ ٪ للحكومة .

٢٠ ٪ نفقات اللجنة التى تدير المشروع وموظفيها (مصلحة الزراعة)

أى أن الحكومة تحصل على ٦٠ ٪ من ثمار هذه المشاريع ، مقابل ، كما تقول مذكرة الميزانية لعام ١٩٤٦ ، « الرى والأراضى والإدارة » . أى أن الحكومة تملك جميع هذه المشاريع ، وما موقف المزارع فيها إلا كموقفه فى مشروع الجزيرة . هذا هو الوضع كما تفهمه وتسير عليه حكومة السودان . مع أن هذه المشاريع ينفق عليها من أرباح استثمار هذا المبلغ الذى هو ملك ليعض المزارعين أنفسهم ، ومع أن موقف الحكومة ، كما ذكرنا سابقا ، هو موقف الوسيط المؤتمن ليس إلا ، ولسنا ندرى على أى ساس من العدل أو أى نظرية من الأنصاف والقانون أجازت هذه الأجراءآت ؟ وكيف سكت رجال القضاء الانجليز ، وكيف سكت المحامى العمومى الانجليزى ، وهو حارس الدعوى نيابة عن الجمهور ، عن هذة الأوضاع الشاذة ؟ أن المصلحة العامة لا يمكن أن تقوم حجة للتصرف فى حقوق الغير!

* * *

لكن حكومة السودان تكيل بصاعين ! !

هذا ماتفعله مع الأفراد من الجماهير ، مع رجال القرى والريف ، مع رجال القبائل ، الذين تزعم فى كل آونة أنهم راضون عنها وسيؤيدون حكمها ، وتتمشدق بتأييدهم فى أى أستفتاء ، هذا مايفعله الانجليز مع رعاة البقر والماشية على شواطىء النيل الأبيض ، الذين ضرب المثل بسعادتهم المستر هندرسون أما مع الأفراد من طبقة الرأسمالية فشأنها غير هذا الشأن .

تشمل هذه التعويضات فيما تشمل جزيرة أبا ، وتمس الأراضى التى يزرع فيها المهدى باشا ، وكان لامناص من أن ينظر فى أمر تعويضه ، لذلك عقدت الحكومة

أتفاقا معه أسمه معاهدة ١٩٣٢ ، وقعه نيابة عنها المستر ريد ، مدير النيل الأبيض آنذاك ، ودفعت له التعويض الذى يستحقه من جراء الاضرار التى تنجم عن الخزان ، واستلم السيد ، وأنتهى الأمر .

لكن السيد عاد فى ١٩٣٨ ، عقب عودته من رحلة أوربية ، يطالب بالمزيد ، بحجة أن التعويض كان دون مايستحق ، وأن الأضرار الفعلية فوق التقديرات الهندسية ، وهنا مثلت رواية لانريد أن نتعرض لها بنعت أو نلحقها بصفة من الصفات ولنترك الحديث لمضبطة رسميه ، ولنترك النعوت والتعليق لتقدير القارىء :

« لجنة تعويضات جبل أولياء »

الحضور : السكرتير المالى ، مدير الزراعة ، مدير النيل الأزرق ، مدير الرى ، وعضو أضافى لهذه الجلسة بالذات المستر بنى مدير الأمن العام !

المناقشة .

مدير النيل الازرق : المستر مايل : طلب السر السيد عبدالرحمن المهدى باشا اعادة النظر فى التعويض الذى صرف له من قبل ، لأن مياه الخزان قد ارتفعت عن المنسوب المقدر لها ، وهددت اراضى الجزيرة آبا ، ولأن السد الذى أقامه كلف من النفقات اكثر مما كان مقدرا له وقت التعويض . أن التعويضات المستحقة للسيد عبد الرحمن قد بت فيها نهائيا ، بما يسمونه معاهدة ١٩٣٢ ، التى تمت بين السيد من جهة وبين المستر ريد مدير النيل الأبيض نيابة عن الحكومة ، من جهة اخرى ، ولا مجال للبحث فى هذا الشأن من جديد ، بل لامبرر للنقاش فيه .

لكن... بما أن الحكومة ملزمة بتعويض الآلاف من سكان جزيرة آبا عما

يلحقهم من اضرار فى معيشتهم ، وبما أن السيد متكفل بأعباء المعيشة لهؤلاء السكان ، فالحكومة ملزمة له بقدر مسئوليتها بتعويض سكان آبا .

المستر بنى : مدير الأمن العام : أن سكان آبا من جنسيات غرب السودان يبلغون نحو ٢٧ الفا ، وبقاؤهم حيث هم الآن أدعى لاستتباب الامن من ترحيلهم إلى جهات اخرى .

مدير الزراعة : أن للحكومة فى تلك المنطقة قطعة من الارض لم تعرف مساحتها بعد ، فاذا تقرر تعويض السيد ، فان مصلحة الزراعة مستعدة للتنازل عنها .

مدير الرى : أن الأعمال الهندسية قد بدأت فى تلك المنطقة . فاذا تقرر منحها للسيد فان مصلحة الرى مستعدة لأخراجها من برنامج الأعمال » اه

* * *

وبهذه الحيثيات اللولبية المتداعية ، قرر المسؤلون تقديم المشروع ، الذى عرف فيما بعد باسم « الملاّحة » للسيد عبد الرحمن المهدى باشا ، هنا يتساءل التاريخ :

(١) هل احاطت حكومة السودان المستحقين لهذا التعويض علما بحقهم ؟

(٢) هل اتخذت من الاجرآت والنظم مايكفل أيصال الحق إلى ذويه ؟ وما هى تلك الاجرآت ؟

(٣) ماهى الاسباب ، أن وجدت ، التى رأت معها الحكومة أن يدار مشروع سكان آبا على هذا الاساس ولا يدار على أساس مشاريع المعيشة الاخرى ؟

١١ ـ مشروع الجزيرة

لعله من الخطل أن يظن باحث عن نشاط السودان الاقتصادى فى نصف القرن الماضى ـ انه يستطيع أن يبرز صورة صحيحة عن ذلك ، من غير أن يتعرض لذكر مشروع الجزيرة ـ تلك المؤسسة البريطانية لحما ودما : فهى بريطانية فى نشأتها ، وفى رأس مالها . وفى حملة أسهمها ، وفى إدارتها ونشاطها وفائدتها ، وكل هذا غنم للبريطانيين وحدهم ـ أما الغرم فعلى أبناء البلاد وحدهم كذلك . وتتمثل أهمية هذه الشركة فى أنها أقدم الشركات وأكبر الشركات وانها المنتج الأول للمحصول الأول فى البلاد ـ القطن ـ كما انها تحتكر دلتا النيل العظيمة جنوبى الخرطوم حيث تمتد أخصب أراضى السودان اطلاقا وأكبرها مساحة وأصلحها طبيعة للزراعة والرى . كما ان الحكومة تساهم فيها وتحميها ، بل وتكبدت الخزينة العامة ملايين الجنيهات لكى تساعد على إنشاء الشركة ، ويكفى أن الحكومة أقامت خزان سنار لكى تستفيد منه الشركة فى رى أراضيها . واذا علمنا أن سياسة الانجليز فى وادى النيل سياسة «قطنية» قبل كل شىء ـ كما أوضحنا ذلك من قبل ـ أدركنا أهمية مشروع الجزيرة ومكانته فى اقتصاديات السودان

وعلى ذلك فقد كان الواجب يحتم علينا أن نتحدث عن المشروع بأسهاب ، ونوضح كيف أن الاستعمار قد قضى على مستقبلنا الاقتصادى ودمره تدميرا . ولكننا نظرنا إلى قرار الحكومة الأخير القاضى بأنهاء عقد الشركة فى عام ١٩٥٠ على أن تتسلمه الحكومة ، ونحن مع جهلنا بنوايا الحكومة فى هذا الصدد ، الا أننا نفترض حسن نيتها ، ونعتبر قرارها هذا خطوة جدية فى سبيل الاستجابة لرغبات الوطنيين فى الخلاص من هذه الشركة وكابوسها . وكان آخر ظهور تلك الرغبة فى مذكرة المؤتمر عام ١٩٤٢ ؛ اذ طالب فى البند الثامن منها بانهاء عقد

الشركة الزراعية — وباعلان الحكومة لذلك ، خفتت الأصوات التى ضجت بالشكوى أكثر من ربع قرن ، واننا لنرجو أن يجىء قريباً اليوم الذى يتولى فيه المواطنون هذه المؤسسة يديرونها أحراراً لخير بلادهم العام — ولهذا الموقف على ضآلته ، نترفع عن التعرض لهذا الموضوع كما يجب ، بل نختصر الكلام مظهرين بعض الجوانب الهامة ، متسامحين عن أكثر الاخطاء ، ونقول للحكومة كما قال يوسف لأخوته « هل علمتم مافعلتم بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون » ذلك لأن دأبنا فى هذه السلسلة كان وما زال القاء الضوء فقط على فظائع حكم الانجليز فى السودان إظهاراً للحقائق لا تشفيا وانتقاما .

المشروع أفظع الاساءات الاستعمارية

تبدأ الرواية أو المأساة — إن أردت الدقة — فى اليوم الرابع عشر من سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ويرفع الستار عن بوارج تتلوى على صفحة بحر الروم ، مشرعة مدافعها ، ترفرف عليها أعلام مختالة حمراء ، وقد تراصت فوقها الجنود وهم كالحو الوجوه ، مقطبون ، قد عقدوا العزم على أمر عظيم . . وما هى إلا ساعة من الزمان ، حتى زمجرت المدافع ، وانصبت القذائف ، وانطلقت النيران ، وتصاعد الدخان ، وكأنما تفتحت أبواب الجحيم ، فلما انجلت الغمرة ، كان أديم الأرض لا يبين مما عليه من الاشلاء . وهكذا انكسر جيش عرابى واحتل الانجليز مصر ، زاعمين أنهم يريدون حماية العرش ، أما غرضهم الحقيق فكان البحث عن « الذهب الأبيض » . وأسدل الستار .

ويرفع الستار مرة أخرى . . . أما الزمان ففجر اليوم الثانى من سبتمبر سنة ١٨٩٨ ، وأما المكان فسهل ضيق من الأرض يحفه جبل كرى من

الغرب وينتهى عند النيل شرقا ، حيث وقفت بضع سفائن مصفحة ، خفقت بنودها ، وتراصت جنودها ، وانطلقت مدافعها ، وقد امتـــد منها الى الجبل جسر من الخيالة والمشاة والرماة . وما هى إلا ساعة من الزمان ، ولندع السير مكمايكل يتحدث : « فلما ابتلع السكون صدى آخر قذيفة ، لم يكن باقيا من أحد عشر ألف محارب ، الا أشلاء دامية تبعثرت من حولها مزق من الاعلام وكسر من الرماح . وانتهى عهد وبدأ عهد ، وهكذا انكسر جيش الخليفة واحتل الانجليز السودان ، زاعمين أنهم يريدون أن يؤمنوا حدود مصر الجنوبية ويضمنوا لها منابع النيل ، ولكن قلوبهم وعيونهم كانت تتلفت باحثة عن الذهب الأبيض . وعن طريق القطن لعب الاســـتعمار دوراً عظيما فى وادى النيـــل ، وكأنه قد غزل منه خيوطا فى قوة الفولاذ ، ربط بها وادينا إلى عجلة الامبراطورية التى لا انفصام منها ولا فكاك . وأحالنا لن نستطيع أن نظفر بما هو أقوى دلالة فى هـــذا الصدد مما كتبه كاتب انجليزى معروف فى نشرة هامة تسمى (فى داخل الامبراطورية البريطانية) نشرتهـــا جريدة المصرى جاء فيها : « وقد ازداد فى فترة الحرب اعتماد مصر اقتصاديا على بريطانيا ، ولا تزال الزراعة متجهة الى التركز فى زراعة القطن ، وبريطانيا هى المشترى الرئيسى للمحصول الذى يعـد ثمانين فى المائة من صادرات مصر . وكما حدث فى الماضى فان التهديد بعدم شراء محصول القطن ، سلاح فعـــال لوضع الطبقة الحاكمة فى مصر تحت كعب حذاء بريطانيا ـــ هـذه الطبقة التى ترتبط مصالحها الزراعية والصناعية بذلك التصدير » . ولعل المؤرخ الفذ عبد الرحمن بك الرافعى قد وفق أبلغ التوفيق فى تلخيص آثار الاستعمار البريطانى فى مصر واقتصادياتها فى كتابه « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ص ٢٠٦ : « إن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية ، هو تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلداً زراعيـــا فحسب وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن ، واهمال الزراعات الأخرى ثم تشجيع الاجانب على استثمار رؤوس أموالهم ونشاطهم فى التسليف وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية . وقد ينجم عن هـذه السياسة

القضاء على الحيـــاة الصناعية فى البلاد ، وجعلها عالة على انجلترا وعلى الدول الأوربية عامة فى حياتها الاقتصادية ، إذ أن القطن لا ينتج ثمرته إلا إذا استوردته البلاد الصناعية ، ما دامت مصر محرومة من المصانع لغزله ونسيجه ، فهذه السياسة تجعل مصر فى حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية ، تجر فى ذيولها تبعية سياسة للبلاد التى تستورد القطن ، وبخاصة انجلترا التى كانت أكبر مستورد لهذا القطن » .

هذه هى السياسة التى اتبعها الانجليز فى مصر . وعلى ضوئها كيفوا أساليبهم فى السودان . ونسبة للظروف التى تحيط به ، كان السلاح أشد فتكا هذه المرة ، حتى يصح لنا أن نقول : أن الإنجليز قد يجلوا عن السودان ، ولكن آثار سياستهم الاقتصادية فيه لن تنجلى إلا بعد عشرات السنين .

ولما كان القطن أهم العوامل التى دفعت بالانجليز إلى فتح السودان ، فليس غريباً إذاً أن تتجه أنظارهم نحو زراعته منذ الفتح مباشرة ، بل وقبل أن تخلص لهم البلاد برمتها ، وقبل أن يقضوا على عوامل الفتنة والاضطراب ؛ وبعـــد مجهود ضئيل هداهم البحث إلى قيمة أرض الجزيرة كمستغل للقطن . إلى جانب أراض أخرى شاسعة فى دلتا طوكر والقاش وفى المنطقة الممتدة من شندى إلى بربر فى المديرية الشمالية وغيرها . ففى عام ١٩٠٢ أنشأوا مزرعة تجريبية فى شندى ، حققت ظنهم فى صلاحية التربة والمناخ لزراعة القطن ؛ ومن ثم ابتدءوا زراعته فى المناطق الأخرى ، حتى بلغت جملة الأراضى المنزرعة فى عام ١٩٠٥ أكثر من ٢٣٫٨٩٨ فدانا . وفى تلك السنة أعطيت شركة السودان الزراعية الانجليزية امتيازاً فى منطقة الزيداب . ولكى تقوم الحكومة بتحضير مشروعات الرى التى تستلزمها أعمال الشركة ، استدانت الحكومة من الرأسماليين الانجليز ثلاثة ملايين جنيها ، بضمانة الحكومة البريطانية فى عام ١٩١٣ ، وبدأت الشركة

عملها فى العام التالى مباشرة ، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون التوسع فى العمل ، فلما وضعت الحرب أوزارها ، وبدأت الشركة توسعها ، وجدت الحكومة أن الثلاثة الملايين لا تكفى ، فارتفع الرقم إلى ستة ملايين ، وبعد فترة ظهر خطأ جديد فى التقدير ، فزاد الرقم إلى تسعة ملايين ونصف فى عام ١٩٢٢ ، وفى عام ١٩٢٤ ظهر خطأ رابع فوصل الرقم إلى ثلاثة عشر مليونا . فلما انتهى إنشاء الخزان عام ١٩٢٥ استمرت الشركة فى التوسع حتى وصل ماتزرعه إلى مليون فدان ، زيادة على أن الشركة تملك أكثر من نصف أسهم شركة كسلا الزراعية فى حوض القاش وهى ، المنطقة التى تنتج أجود قطن فى العالم بعد « لونج آيلاند »

ونستطيع أن نلخص أهم الأضرار التى ألحقها هذا المشروع الاستعمارى المشئوم بالبلاد فيما يلى :-

١ — أن المشروع عمل استعمارى يقصد منه استغلال رأس المال البريطانى فى السودان ويرمى إلى خدمة تجار القطن فى لانكشير زيادة على مافيه من احتكار لهذا المحصول الهام ولأرض الجزيرة الواسعة التى تزيد المساحات الصالحة فيها للزراعة عن خمسة ملايين من الأفدنة

٢ — إن حكومة السودان قد تكلفت فى إعداده للاستغلال لصالح الشركة والرأسماليين الانجليز أكثر من ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات دفعتها الخزينة العامة — هذا بخلاف الفوائد الطائلة التى دفعتها الخزينة للدائنين الانجليز ، وبذلك توفر ربح عظيم للساهمين بلغ أكثر من سبعة عشر مليونا من الجنيهات كتقدير مدير الشركة نفسه ، وقد ذكر ذلك فى محاضرة عن المشروع القاها فى دار الثقافة بالخرطوم فى العام الماضى

٣ — قصر بيع المحصول على بريطانيا واحتكارها له وبذلك استطاعت التحكم فى الأسعار كما تريد ، مما أدى إلى أن تخسر البلاد فى السنوات الست الماضية فقط أكثر من ثلاثين مليوناً من الجنيهات ، ذلك لأن قطننا كان يبيعه الإنجليز للانجليز بسعر القنطار أربعة جنيهات ونصف بينما ، كان القطن المصرى يباع بنحو التسعة جنيهات

٤ — وتبدو غرابة هذا النظام وبشاعة احتكاره ، اذا علمنا أن الأموال التى استدانتها الحكومة لبناء الخزان وغيره أخذ من الرأسماليين الانجليز ، والشركة نفسها تستمد رأس مالها من الرأسماليين الأنجليز ، ويديرها الرأسماليون الأنجليز ، ويشترى قطنها الرأسماليون الأنجليز ، وهذا من أغرب ما سمعناه فى الدنيا ، وهو استغلال مكشوف يقرب من السلب الذى يحاكم عليه قانون العقوبات — ولما فى هذا النظام من خيانة واضحة تكتم عليه الأنجليز فلا تجد رجلا واحدا فى السودان يعرف شيئا عن العقد الذى يرتبط به أطراف الشركة الثلاثة : المزارع والشركة والحكومة — وهذا التكتم وحده أبلغ دليل على الجريمة

٥ — ولما كان قطننا هو الذى موّن المصانع الانكليزية بالخامات ، فقد عمل الانجليز على احتكار السودان كسوق لمنسوجاتهم ، واستعانوا على ذلك بفرض الرسوم الجركية الباهظة على منسوجات البلاد الأخرى . فكان هذا عبئا جديدا على المستهلك السودانى الذى أصبح مضطرا لشراء البضاعة الأنجليزية وغم فداحة سعرها — وهم بذلك يربحون ربحا فاحشا مزدوجا فى حالتى البيع والشراء ، ونحن الخاسرون فى الحالتين ، ولهذا السبب ذاته يقف الأنجليز بالمرصاد لكل محاولة ترمى إلى إقامة مصانع للنسيج فى البلاد .

٦ — نسبة لعمليات الرى التى استلزمها قيام المشروع نشأت فى الجزيرة أحوال

ضارة بالصحة العامة فانتشر (البعوض) وغيره فكثرت أمراض الملاريا والبلهارسيا والانكلستوما، وبذلك أوقع المشروع بالبلاد أفدح الأضرار من الناحية الصحية، وزاد العبء على الخزينة العامة باضطرارها لرصد الأموال لمكافحة الأمراض التى نشأت عن وجود المشروع

٧ — بهذا المشروع وغيره من المشروعات المماثلة نفذ الاستعمار سياسته التعسة فى تركيز ثروة البلاد فى محصول واحد رئيسى، وفى هذا ما فيه من خطر على تقدم البلاد الاقتصادى، لأن المحصول الواحد لا بد وأن يتعرض للأوبئة فى زراعته أو لهبوط الأسعار أو غير ذلك من التقلبات ،وفى مثل هذه الأحوال قد تنحدر البلاد إلى كارثة اقتصادية قد تودى بها ،كما حدث فى عام ١٩٣٠، مما أدى إلى نقص فظيع فى الميزانية تطلب من الحكومة أن تخفض مصروفاتها على المرافق العامة بمقدار ١،٠٧٢،٠٠٠ جنيها أو ما يوازى ربع الميزانية (هندرسون ص ٣٢)

٨ — كانت الجزيرة قبل المشروع أكثر جهات السودان انتاجا للحبوب ،فلما حولتها الحكومة الى زراعة القطن، نقصت المواد الغذائية وتعرضت البلاد للمجاعات فى ظروف كثيرة، وادى ذلك الى انتشار الفقر وسوء التغذية مما ، قلل مقاومة الأهلين للأمراض فانتشرت انتشارا مريعا .

٩ — ولقد حمل هذا المشروع المشئوم الحكومة على سن سلسلة من التشريعات لاستلاب الأراضى من مالكيها . فاغتصبت الأراضى مقابل قيمة بلغت فى أقصاها ثمانين قرشا للفدان ، كما استأجرت بالاكراه آلاف الأفدنة مقابل عشرة قروش سنويا للفدان ، وفى هذا مالم يسمع بمثله من الاستهتار بالحقوق والتغول على حرية الملكية ، وفيه من بشاعة الاستغلال مالا يصدر إلا من أيدى الإستعمار البريطانى .

١٠ — ولما وجد الفلاحون أنفسهم يكدحون العام أجمع ، فاذا جاء وقت الثمرات خرجوا صفر اليدين بل مدينين للشركة فى أكثر الأحيان ، ووجدوا أنفسهم يسامون الخسف من موظفى الشركة الإنجليز ، ولا سند لهم من قانون ولا حامى لهم من ضمير أو عدالة ، اضطروا آسفين إلى الإنصراف عن الزراعة وودعوا « الأرض الطيبة » إن الأعمال الأخرى ، واضطرت الحكومة لسد النقص فى الأيدى العاملة أن تفتح أبواب البلاد لطوائف من الأجناس الوافدة من غرب افريقيا ، وهم الذين نسميهم (بالبرقو) ، من غير أن تقف فى وجوههم قوانين النظام والصحة والأمن ، فملأوا الجزيرة من قوم لاتجمعهم والبشر المهذبين جامعة ، ووفدت معهم أوبئة لم تكن البلاد تعرفها من قبل ، وانحط بوجودهم مستوى المعيشة عما كان عليه . ويحدث كل هذا فى الوقت الذى تضرب فيه الحكومة الاستار والحجب فى وجه هجرة المصريين وغيرهم ، حتى ضج الناس بالشكوى من هذه الحال ولا مجيب ، وازداد البلاء بالبرقو حتى أطلق المثقفون على خطرهم اسم الصهيونية وعلى الجزيرة اسم فلسطين . والحكومة مع ذلك لاهية منصرفة ، ما دامت جيوب الإنجليز تنتفخ بالمال الحرام وبطونهم تكتظ بالرزق السحت .

سرقة الشركة

يدعى الانكليز أن المشروع يدار على نظام الشركة المتساوية بين أطرافها الثلاثة : فللحكومة ٤٠ ٪ وللشركة ٢٠ ٪ وللمزارع ٤٠ ٪ ، ولكن الدعاوى شىء والواقع شىء آخر ، ويكفى أن نذكر أن المزارع الذى يعكف على الأرض سحابة نهاره لايجد فى النهاية مايسد رمقه ورمق أطفاله الذين يساعدونه فى الزراعة فيحرمون من نعمة التعليم والتهذيب ، وكثيراً ما يجد نفسه مدينا للشركة نتيجة

للتقدير الظالم لنصيب الشركة فى تأجير الماء والبذور والإرشاد ، ومحرم عليه أن يطلع على حسابات الشركة ليعرف صحتها ويعرف حقه ، بل تعطى له قروش معدودة يختار كيف يصرفها على حاجياته المتعددة — وأذكر مرة إننى زرت إحدى قرى الجزيرة وكان الفلاحون مكروبين لقدوم العيد الذى لا يملكون ثمن مايتطلبه من كساء وطعام وبينما هم كذلك إذا بالبشير يجيئهم بأن مدير الشركة قد تعطف بصرف عشرة قروش لكل مزارع، رغبة فى تمكينهم وعائلاتهم من الإبتهاج بالعيد. وقل لى بربك كيف تسمى هـذا الإبتهاج الذى تجلبه لعائلة عشرة قروش ؟ ؟

وليت الأمر وقف عند هذا الحد، إذاً لاحتمله هؤلاء المساكين أو بعضهم بما عرف عن السودانى من خلق الصبر والاحتمال ، ولكن العجب يزداد حين نعلم أن المفتشين الانكليز فى ذلك المشروع إذا غضبوا على مزارع لسبب أو لغير سبب، ضربوه وشتموه وكثيراً ما كان المزارعون الأباة يردون الضرب والشتائم بمثلها، بل وكثيراً ما حملهم الغضب على القتل ، فاضطر المفتشون إلى الكف عن هذا وعمدوا الى سلاح آخر، وهو ايقاع الغرامة على المزارع تستقطع من نصيبه بغير وجه مشروع ، وأحياناً يأمر المفتش الزراعى بسجن المزارع، مع أن هذا المفتش لايزيد على أن يكون موظفاً أجيراً للشركة والمفروض أن الشركة والزارع شريكان على قدم المساواة .. ولا يكتفى المفتشون بهذا بل هم جميعاً عيون وجواسيس للادارة فى القرى وبين الفلاحين

ولقد عمدت الحكومة والشركة معاً إلى ملء كل الوظائف التى بالشركة

بالموظفين الأجانب من سوريين ويونانيين إلى جانب الانجليز، وحرمتها تحريما على السودانيين لخوفها ،أولا: من أن يطلع السودانيون على المظالم التي تطفح بها إدارة الشركة ، وثانياً : لرغبة الحكومة فى حرمان المتعلمين السودانيين من أبواب الرزق الرغيد

أما الموظفون الإنجليز فتغدق عليهم الشركة إغداقا منقطع النظير فى المرتبات والعلاوات ،كما أنها تبنى لهم القصور الشاهقة لإقامتهم ، تحيطها بالحدائق الغناء تتخللها الجداول الرقراقة ،فيعيشون فى بحبوحة لا يجدها اخوانهم فى بلادهم ، أما تأثير هذه المعاملة على الناحية الإقتصادية. فهى أنها تزيد مصروفات المشروع بصورة تقلل من نصيب المزارع كما وصفنا من قبل .

ويشاء القدر العجيب ونحن نكتب هذه السطور أن تصل إلى وفد السودان بالقاهرة ، برقيات من مزارعى الجزيرة يتظلمون فيها من الشركة التى دأبت على أن تستقطع منهم فئات خاصة عن كل قنطار تغله أرض الجزيرة، وسرى هذا النظام منذ عام ١٩٣٤ ،فتكدست من ذلك آلاف الجنيهات لحساب الفلاحين . لم ترددها لهم الشركة أو تستخدمها فيما يعود عليهم بالخير والمنفعة

يحدث كل هذا فى الوقت الذى أضرب فيه آلاف من العمال الزراعيين فى الجزيرة قبل شهور، احتجاجا على ضآلة أجورهم، حتى اضطرت رئاسة الشركة فى لندن أن توافق على الزيادة المطلوبة . وبالرغم من أن حكومة السودان منعت نشر هذا الخبر إلا أنه قد تسرب إلى الناس وعلموا به

وهكذا وبفضل الانجليز وإحسانهم تنقلب هذه الأرض التى تفيض بالخير والنماء فتغدو مصدراً للبؤس والشقاء .

والنيل يرفض خمراً فى شواطئه ... وكم ترى فيه من ظمأى وظمآن
والخصب يترف واديه ويعشبه ... فاعجب لعريانة فيه وعريان
سجن فسيح هو الوادى على خور ... ساق الملايين فيه سوط سجان
يالرجال أما من غضبة عمم ... تشفى الصدور وطغيان بطغيان
فحطموا القيد عن أيديكمو وثبوا ... فالموت والعيش تحت القيد سيان

احتياطى الجزيرة

يجرنا هذا البحث إلى الكشف عن فضيحة ترتكبها إدارة الحكم الثنائى تهارا جهارا ، دون مراعاة لشرف الوصاية المزعومة ، ودون مراعاة لشرف الامبراطورية المرهوبة ، ودون خجل أو إستحياء ، فضيحة لو وقعت فى انجلترا نفسها لاطاحت بالحكومة والبرلمان ، فضيحة تقصر عنها فضيحة « الكافرندو » فى كينيا ، وتقصر دونها فضيحة « خطابات زيفونوف » فى لندن ، وقد اطاحت كل منهما بكراسى أبطالها . أما فى السودان فقد بقيت الفضيحة مسجلة فى الدفاتر قائمة فى الأضابير وبقى مرتكبوها يدافعون عنها .

فقد أمضى اتفاق باطل ، أو تآمر مفضوح ، بين الشركة من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى على إنشاء مال إحتياطى ، يستقطع من ثمرات جهد المزارع وتعبه ونصبه ، لتركيز أسعار القطن ، وليصرف منه لذلك المزارع فى السنين العجاف عند ما يهبط ثمن القطن لكساد تجارى ، أو ينخفض محصوله لبوار زراعى .

ويبدو لبعض الباحثين ، فى ظاهر الأمر ، أن هذا مشروع مفيد لاغبار

عليه. لكن فات القائلين بفائدته أنه يقوم على أساس باطل، إذ يبيح التصرف في أملاك الغير. مما يتنافى مع أبسط مبادىء العدالة ومقتضيات الانصاف. فالزارع غير خالد في خدمة الشركة، قد يخرج منها، وقد ترفته، وقد يتوفاه الله — قبل أن تحل هذه السنين العجاف. فاذا حدثت إحدى هذه الاحتمالات الثلاثة لمن يصرف المال عند ما تأتي سني الشدة. يقولون المصلحة العامة. ! ! أيتها المصلحة العامة كم باسمك يرتكب من المظالم. ان المصلحة العامة لا تبيح لحكومة من الحكومات التصرف في ملكية فرد خاص او طبقة خاصة. ان أعباء المصلحة العامة تقع على كاهل الحكومة وعليها وحدها ان تقوم برعايتها، عن طريق فرض الضرائب على الجميع بالعدل والقسطاس. فليشرع الموظف والتاجر والثري الا مثل من ماله وثروته لهذه المصلحة العامة اما ان يقع العبء كله على مزارعي الجزيرة وحدهم فهذا هو الحيف لانه عدم مساواة، وهذا هو الظلم لأنه تصرف في حق الغير. وهذا هو السلب لانه تصرف بالاكراه أو بالتغرير

على اى حال، نفذ العقد، واستقطعت الاموال، ثم جاءت سنو الحرب فاحتكرت الحكومة القطن لمجهود الحرب وحددت له ثمنا ثابتا. تقدره بعض الراويات باربعة جنيهات وترفعة اخرى الى خمسة، وهو لا يخرج من التقديرين بحال من الاحوال. ونلاحظ في هذا المقام أنه وان كان ثمن المحصول قد حدد وصار ثابتا لا يتغير، ومع ان حكومة جلالة الملك تدفع اولا باول، فان نظام الشركة وطريقة دفعها للمزارعين ظلت على حالها ايام كانت تبيع القطن الى المشترين في انكلترا فتؤخر حساب المزارع عامين أو ثلاثة بحجة ان القطن لا يزال مخزونا لم يتم بيعه

وقد كان من نتائج الحرب أن ارتفعت تكاليف المعيشة الى ٣٠٠ ٪

حسب الاسعار الرسمية . وإلى اضعاف ذلك حسب اسعار السوق السوداء التى تفشت تفشيا تشهد به محاكمات كبار انجلين مصلحة التموين بالخرطوم . وبديهى ان دخل المزارع قد انخفض بمقدار ارتفاع نفقات المعيشة . ومع ذلك لم تحرك الحكومة ساكنا ، ولم يدر بخلدها ان هذه هى السنون العجاف التى من اجلها استقطع المال ، بل لم يدر بخلدها ان هناك مالا مستحقا للمزارعين واخيرا وعندما أنشبت الازمة اظفارها فى لحم المزارع وعياله ، ودقت عظامهم ، تقدم الى الحاكمين ، فى أدب جم واحترام كثير ، يذكرهم بقصة الاستقطاعات ويطلب منهم ان يساعدوه على تخطى هذه الايام العجاف ، تقدم المزارع بهذ االطلب العادل ، فى أدب ومجاملة واستحياء ، كانما يستجدى معروفا جميلا ! فقابله رجال حكومة السودان بصلفهم المعهود ، وكانت ملاحم بين العدل فى ضعفه والقوة فى حماقتها ، وكانت ازمة انتصر فيها منطق الحق المكدود على القوة الغاشمة ، مما يعرفه الناس ولا محل لذكره بالتفصيل

ولننظر الآن الى مقتضيات ذلك العقد بصرف النظر عن اساسه القانونى الباطل ، ينص العقد على : —

١) انشاء احتياطى لتركيز اسعار القطن يستقطع من المزارع

٢) هذا المال حق لمزارعى الجزيرة دون سواهم

٣) يحفظ هذا الاحتياطى أمانة فى خزينة حكومة السودان

لكن الحكومة نقلت هذا الاحتياطى للاستثمار فى لندن دون أخذ رأى أصحاب الحق أو إعلانهم ، ثم اقدمت على ختم هذا المال (ص ٥٦ من مضبطة المجلس الاستشارى الدورة الرابعة) الى حساب احتياطيها العام

ولو انتهى الامر فى هذه الحدود ، لتسامحنا فى التخريج ، وقلنا تصرف خاطىء . لا يخلو من اللوم ولكن لا وجه فيه للبطلان غير أن حكومة السودان ذهبت الى حدود لا مجال معها للتسامح ولا محل فيها للتخريج ، فقد قررت (ص ١٠٥ من المرجع المذكور) صرف هذا المال ضمن احتياطيها العام

هذه هى الوقائع المجردة . فاى محكمة فى العالم ، لا تلزم حكومة السودان طبقا لنصوص ذلك العقد الباطل ، برد هذه الامانة الى مستحقيها ، بعد أن تنزع تلك الحكومة من منصب الوصاية ؟ وأى محكمة فى العالم لا تصفع تلك الحكومة بان قرارها هذا باطل لا سند قانونى له ؟

لا تزال قضية احتياطى الجزيرة داخلة فى اختصاص القضاء ، لانها قضية امانة . وسيأتى اليوم الذى يقول القضاء فيها كلمته ، اما الآن فكفى المزارعين فخرا انهم قد انتصروا اذ فضحوا هذه الحقائق للناس جميعا .